الأمم المتحدة S/PV.7808

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٠٨

الخميس، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٥٥

نيويورك

الرئيس	السيد سيك	(السنغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشيف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد راكروفت
	نيوزيلندا	السيد ووليبردج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

مفوضو الشرطة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1637498 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

مفوضو الشرطة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد بروس مونيامبو، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان؛ والسيدة بريسيلا ماكوتوس، مفوضة شرطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ والسيد جورج – بيير مونشوت، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي؛ والسيد يوسف يعقوب، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

والقصد من هذه الجلسة هو التفاعل قدر الإمكان، على غرار جلسة الإحاطة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (انظر S/PV.7558) وعمليات الحوار التي أجريناها مع قادة القوات. ونتطلع إلى توجيه أسئلة من أعضاء المجلس إلى المفوضين ومن المفوضين إلى المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والرئاسة السنغالية على إتاحة هذه الفرصة الجديدة لإجراء حوار مع مسؤولي الشرطة كجزء من الأسبوع السنوي لشرطة الأمم المتحدة في نيويورك، وهو أسبوع يمثل دائما، وربما بدرجة أكبر هذا العام، فرصة لمناقشة جميع التحديات التي تواجه قوات الشرطة لدينا وما يجب أن نقوم به لتحسين أدواتنا. يأتي هذا الاجتماع بعد عامين من الاعتماد الهام للغاية للقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، الذي كان الأول من نوعه في تاريخ مجلس الأمن، حيث إنها كانت المرة الأولى التي يقر فيها المجلس بالدور المحوري الذي يضطلع به أصحاب الخوذ الزرق في عمليات حفظ السلام.

اليوم، اخترنا ما وجدناه مفيدا في السياق الحالي في مختلف مسارح عملياتنا – أربعة جوانب ممثلة بحضور أربعة من مفوضي الشرطة في الميدان، هي حماية المدنيين؛ وإدماج منظور جنساني؛ وبناء قدرات الشرطة؛ وأمن الأفراد وسلوكهم وانضباطهم.

لذلك، سوف أوجز جدا في كلامي، طالما أن المجلس حاضر هنا للاستماع إليهم بدلا من الاستماع إليّ.

أولا، في ما يتعلق بحماية المدنيين، من الواضح أننا نواجه تحديات هائلة على أرض الواقع. ونحن نشهد ذلك كل يوم في جنوب السودان، والمفوض مونيامبو سيناقش هذا الأمر. وأود أن أذكّر المجلس، كما فعلت من قبل، بأن حماية المدنيين التي ما فتئنا نوفرها في جنوب السودان ليست شيئا ينبغي لنا تقليصه، نظراً لأن هناك ٢٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين ما زالوا على قيد الحياة في المخيمات بسبب وجود الأمم المتحدة، وشرطة الأمم المتحدة على وجه الخصوص. ولولا ذلك، فإن العديدين منهم لما كانوا موجودين هنا. بيد أن ذلك يسبب في الوقت نفسه مشكلة تنظيمية هائلة عندما يتعلق الأمر بإدارة المخيمات في بيئة من الفوضى القائمة حاليا في جنوب السودان. وبمعزل عن ذلك، فإن هذا الأمر يضطرنا إلى النظر في كيفية تحسين الحالة على جبهة الحماية، والأدوات والتقنيات والمواهب التي نحتاج إليها من أجل تعظيم الأداء المشترك للعناصر المدنية والعسكرية.

ثانيا، لدينا مسألة كفالة التكامل التام بين الجنسين. هذا أمر بالغ الأهمية لنا، وسوف يعمد المفوض ماكوتوسي إلى مناقشته، للأسباب التي ندركها جيدا – أولا، لأن النساء مثل الأطفال معرضات للخطر بشكل خاص في معظم الحالات على أرض الواقع، وعلينا أن نأخذ ذلك في الاعتبار – وأيضا لأننا بحاجة إلى زيادة عدد النساء في الوظائف. فقد بلغنا في الواقع مستوى بات فيه ٢٠ في المائة من أفراد الشرطة من النساء، وفقا للهدف الذي حدده الأمين العام، ولكن علينا أن نفعل ما هو أفضل، كما علينا أن نفعل أفضل بكثير مع وحدات الشرطة المشكّلة من النساء. لقد رأيتهن على أرض الواقع في ليبريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، وهن يلبين حاجات حقيقية، غير أن النساء لا يمثلن سوى ٧ في المائة من وحدات الشرطة المشكّلة. هذا لا يكفي، لأننا بحاجة إليهن ليس من أجل التحاور فحسب، ولكن أيضا من أجل تشاطر المعلومات على أرض الواقع، والنساء مؤهلات بشكل خاص للقيام بذلك.

ثالثا، إن بناء القدرات أمر هام لتمكيننا من دعم العمليات السياسية، وإعادة التوزيع، وإعادة إرساء وجود الحكومة على أرض الواقع. وليسامحني أولئك الذين سمعوا مني هذا الكلام من قبل على تكرار ما قلته مرة أخرى، ولكن كما نقول بالفرنسية، في كثير من الحالات يبدأ السلوك الحسن بالخوف من الشرطة، وهذا خوف صحي. عندما يرى الناس الشرطة هناك يقولون عادت الحكومة إلى العمل. كل ذلك يتعلق بسيادة القانون. وسوف نسمع من المفوض مونشوتي الذي يشهد هذا الأمر بشكل روتيني في هايتي. وبالمناسبة، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مؤخرا تقييما أوصى ببذل الجهود الرامية إلى تحسين المواءمة بين الأهداف الموكلة إلى أفراد الشرطة التابعين لنا، وتحسين مستوى الموارد المتاحة لهم. وأعتقد أن هذا هو الحال في هايتي، حيث لا شك في أننا بحاجة إلى إنشاء وظيفة نائب رئيس الشرطة، من بين أمور أخرى. وعلينا أن نرصد الأمور بعناية لكفالة اتساق جميع هذه المطالب بشكل سليم ضمن إطار زمني واقعي.

رابعا، هناك أمن موظفينا، لا سيما في بعض المناطق، مثل مالي التي يعمل فيها المفوض ياكوبا وسوف يشاركنا تجاربه العملية في منطقة محفوفة بالمخاطر يوميا. ونحن نرى للأسف سقوط ضحايا بسبب هذه المخاطر في كثير من الأحيان، والتكلفة البشرية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مرتفعة جدا. وهذا كله بسبب أننا نواجه هناك على أرض الواقع مجموعة من شبكات الإجرام المروعة، والجماعات المتطرفة، وأصحاب المصلحة السياسيين الذين ليسوا دائما شفافين جدا بشأن ما يقومون به. هذه هي أربع حالات يتعين علينا مواجهتها، وهي تمليها الأحداث الجارية إلى حد ما، ويمكن معالجة أي مسألة في الاطار الذي تمثلها.

وأود أن أتوقف لحظة للتأكيد على أهمية الاعتبار بشكل أفضل للقيود التي تواجهها الشرطة التابعة لنا على أرض الواقع من حيث رفاهيتها. نحن لا نزال نشهد تفاوتات كبيرة في ظروف العمل لمختلف أنواع الأفراد، حتى عندما يقومون إلى حد كبير بتأدية الوظائف نفسها. البعض منهم يعامَلون بشكل مختلف جدا عن البعض الآخر، وذلك لا يساعد في التأثير الايجابي على الروح المعنوية، وبالتالي على الأداء إلى حد ما، لا سيما بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعملون في مناطق صعبة جدا، مثل ليبيا والصومال. لذلك، يتعين علينا أن نعيد النظر في نهجنا إزاء بدلات الإقامة المقررة للبعثة، وبدلات الخدمة في الظروف الخطرة. هذه مسألة حقيقية. نحن نعالجها والأمين العام على علم بها.

لديّ تعليق أخير بشأن السلوك والانضباط. كما يعلم المجلس، إن أفراد الشرطة التابعين لنا لا يدخرون جهدا من أجل تنفيذ القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) الذي اتخذه المجلس في آذار/مارس، وجميع التدابير التي نوقشت في تقرير الأمين العام بشأن السلوك الجنسي (A/70/729)، وللشرطة في هذا المجال

دور محدد بشأن العقوبات وكذلك الوقاية، ولا سيما المساعدة المقدمة إلى الضحايا.

وفي الختام، سوف يقدم الأمين العام قريبا تقريره الثاني عن شرطة الأمم المتحدة، وفي هذا السياق، نعتمد على دعم مجلس الأمن أكثر من أي وقت مضى لتمكيننا من تنفيذ توصيات التقرير بفعالية وكفاءة قدر الإمكان. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر وأحيّي أفراد الشرطة من الرجال والنساء على جهودهم الدؤوبة في الميدان من أجل إنقاذ الأرواح والإسهام في تحقيق الاستقرار – وذلك للأسف لا يخلو من مخاطر كبيرة يواجهونها بشجاعة وعزم جديرين بالثناء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد مونيامبو.

السيد مونيامبو (تكلم بالإنكليزية): قبل سنة، عندما قامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بتقديم آخر إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن اسهامات الشرطة التابعة لها (انظر S/PV.7558)، وجد جنوب السودان نفسه أمام مفترق طرق. فاتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥ لم يجر التوقيع عليه سوى قبل بضعة أشهر. والمؤسف أنه على الرغم من إحراز تقدم أولي صوب إنهاء القتال وبدء المهمة المعقدة المتمثلة في تنفيذ الاتفاق، فإن اندلاع القتال خلال تموز/يوليه في جوبا بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة أدى إلى نكسة كبيرة تجاه إحراز ذلك التقدم. وخلال السنة، واجهت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بعض التحديات الكبيرة جدا في عملها لحماية المدنيين وإشراك المجتمعات المحلية في جنوب السودان. وأود اليوم أن أركز على التجارب الفريدة لشرطة الأمم المتحدة في جنوب السودان من خلال إظهار التحديات التي لا نزال نواجهها والأولويات التي حددناها لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام في سياق معقد جدا لحفظ السلام.

إن حماية المدنيين تكمن في صميم ولاية بعثة الأمم المتحدة.

و منذ بداية هذا النزاع، في عام ٢٠١٣، أجبر ما يقرب من ٢,٦ ملايين شخص على الفرار من ديارهم، بمن فيهم أكثر من ١,٦ ملايين من المشردين داخليا. والتمس نحو ٢٠٠ ٠٠٠ من هؤلاء المشردين داخليا اللجوء في مواقع الأمم المتحدة لحماية المدنيين. بل خلفت اشتباكات جديدة متنوعة الطابع في مواقع متعددة منذ تموز/يوليه أعدادا أكبر من الأشخاص المشردين. وللأسف، تفيد التقارير بأن أكثر من ١٦ ٠٠٠ طفل جندوا على يد الأطراف الفاعلة المسلحة. وتلقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقارير عديدة عن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تقارير عن أعمال الاغتصاب والاغتصاب الجماعي للنساء والفتيات، ولا سيما في جوبا وواو، التي ارتكبها رجال مسلحون يرتدون الزي الرسمي.

وفي هذا السياق، فإن شرطة الأمم المتحدة في طليعة الجهود التي تبذلها البعثة من أجل حماية المدنيين في مواقع حماية المدنيين في جوبا وبانتيو وملكال وبور وواو، ومن يتعرضون للخطر خارج مواقعنا. وتشمل عمليات شرطة الأمم المتحدة الحفاظ على النظام وتهيئة بيئة حمائية في تلك المواقع من خلال وجود دائم وعمليات محاصرة وتفتيش منتظمة للسلع المهربة، بما في ذلك الأسلحة، وتقييد الدخول، ومكافحة الشغب. واستلزمت هذه العمليات إنشاء مرافق احتجاز في ملكال وبانتيو وجوبا، وهي لعدم وجود ولاية تنفيذية وتعاون الحكومة، مثلت تحديات فريدة لبعثة الأمم المتحدة، مع تعرض بعض الأشخاص للاحتجاز الطويل الأجل لفترة تصل إلى عامين.

وأحد عوامل التمكين الرئيسية التي تدعم جميع أنشطة شرطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هو مشاركة المجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، في جوبا، تسير شرطة الأمم المتحدة دوريات مشتركة مع قوة بعثة الأمم المتحدة وعناصر البعثة الأخرى خارج مواقع حماية المدنيين بهدف توسيع نطاق الحماية باتخاذ وضع ووجود أكثر ظهورا. وهذا يمكن من المزيد من التفاعل مع المجتمعات المحلية، وأحدث آثارا إيجابية في بناء الثقة فيما بين السكان وفي جمع المعلومات التي تعزز أعمال الشرطة. ومن التدبير المبتكر الأخيرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة بمساحة ٢٠٠ متر حول مواقع حماية المدنيين في جوبا، حيث تسير البعثة دوريات لبناء الثقة وعمليات تفتيش منتظمة للتخلص من الأسلحة ومنع العناصر المسلحة من الدخول في المواقع.

وبالرغم من بذل أفضل جهودنا لكي نشرك على نحو استباقي المجتمعات المحلية داخل مواقع حماية المدنيين وخارجها على السواء، فإن السياق الأمني في جنوب السودان يفرض مطالب كبيرة على شرطة الأمم المتحدة. إننا نعمل بشكل منهجي لزيادة أعداد الشرطة بحيث تصل على وجه السرعة إلى قوامها الأقصى المأذون به. والأهم من ذلك، أننا نعمل أيضا بشكل وثيق مع الأمانة العامة والدول الأعضاء على اجتذاب ضباط الشرطة الذين يتمتعون بمجموعات المهارات اللازمة. ففي السياق الحالي، نحن بحاجة إلى موظفين ذوي مهارات عالية في مجالات جمع المعلومات وتحليلها، ومنع الجريمة والمسائل المتخصصة من قبيل مكافحة الجرائم المتصلة بالعنف الجنسي.

وإحدى الأولويات الأخرى للبعثة تحسين قدرة شرطة الأمم المتحدة على معالجة الأزمات المستقبلية المحتملة التي يمكن أن تنجم عن الحالة السياسية في جنوب السودان. وخلال عام ٢٠١٦، شهدت البعثة العديد من الأزمات الكبرى، بدءا بالهجوم على موقع حماية المدنيين في ملكال في شباط/فبراير، أعقبه وقوع أعمال العنف في واو في حزيران/يونيه، والقتال العنيف في جوبا في تموز/يوليه. وهذه الأزمات فرضت مطالبا غير مسبوقة على شرطة الأمم المتحدة. وفي واو، تمكن ٣٢ من فرادى ضباط الشرطة بنجاح، بالترافق مع زملائهم العسكريين والمدنيين، من استقبال وحماية أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا الذين في غضون أيام قليلة تجمعوا خارج قاعدة بعثة الأمم المتحدة. وإدراكا من البعثة لمدى تفاقم الحالة، فإنها عززت وجود شرطتنا في واو بقوة قوامها ٦٠ من وحدات الشرطة المشكلة من بانتيو. وكون أقل من ١٠٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة تمكنوا من الحفاظ على النظام في موقع حماية المدنيين في واو، الذي يأوي حاليا قرابة ٢٥ ٠٠٠ من المشردين داخليا، يدل على الروح المهنية والتفاني والعمل الشاق لضباط الشرطتنا.

إن الأزمات في ملكال وجوبا، حيث توجد مواقع حماية المدنيين ومباني البعثة، التي هوجمت مباشرة أو حوصرت وسط إطلاق النيران الكثيفة، كانت بمثابة اختبار لشرطة الأمم المتحدة. وأحد الدروس المستخلصة من هذه التجارب ليس أهمية ضمان أن تكون لجميع ضباط الشرطة المهارات ذات الصلة فحسب، بل أيضا اتجاه التفكير السليم للاستجابة السريعة والملائمة في حالات الأزمة. وهذا يتطلب قيادة قوية والتدريب المنتظم القائم على السيناريو مع النظراء في البعثات الأخرى والمساءلة. ومنذ تموز/يوليه، اتخذت البعثة عدة خطوات لتحسين قدرة قوة البعثة وشرطة الأمم المتحدة على الرد بحزم حينما يندلع القتال. واعتمدنا إجراءات تشغيل موحدة جديدة تكلف وحدات الشرطة المشكلة بالاستجابة داخل مواقع حماية المدنيين وخارجها. ونجري بانتظام التدريب المشترك القائم على السيناريو مع قوة البعثة وإدارة شؤون السلامة والأمن.

وبالرغم من اهتمامنا بتحسين الأداء، لا يزال هناك الكثير مما يمكن فعله، بالشراكة الوثيقة مع الأمانة العامة والدول الأعضاء. وأود أن أحدد ثلاث أولويات لشرطة الأمم المتحدة ستساعدها على تحسين الاستجابة للتحديات الكبيرة التي عرضتها هنا اليوم.

أولا، من أجل تحسين القدرات التشغيلية لشرطة الأمم المتحدة، نحاول اجتذاب مزيد من الضباط المدربين على الاستجابة لاحتياجات الحماية، بالإضافة إلى وحدات الشرطة المشكلة المزودة بمعدات مملوكة للوحدات، بما في ذلك المركبات الصالحة للتضاريس والتهديدات الأمنية وكلاب كشف الألغام للمساعدة في التفتيش عن الأسلحة. وهذا سيعزز بقدر كبير إدارة البعثة لمواقع حماية المدنيين، بما في ذلك إدارة الحشود، ومراقبة الدخول، والدوريات والعمل على مدار الساعة في مراكز الشرطة.

وتهدف الأولوية الثانية إلى تعزيز التوعية المجتمعية داخل مواقع حماية المدنيين وخارجها. ومع تحسن القدرة التشغيلية، يمكن تخصيص المزيد من الضباط لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تحديد التهديدات والتصدي لها. وإذا تحسنت الحالة الأمنية وأعرب المزيد من المشردين داخليا عن الرغبة في العودة إلى ديارهم، ستستأنف شرطة الأمم خططها ما قبل الأزمة لتسيير دوريات لبناء الائتمان والثقة في المناطق المحددة للعائدين.

كما سيعزز كلا هذين المجالين بالأولوية الثالثة، وهي توعية قوة الشرطة المحلية لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان والاستجابة لها. وتدرك شرطة الأمم المتحدة أن السلطات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، والتحقيق في الانتهاكات وضمان إخضاع الجناة للمساءلة. ويمكن تعزيز دور شرطة الأمم المتحدة بزيادة وجود الشرطة الوطنية في المناطق الرئيسية المتضررة من النزاع، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، فضلا عن العمل بطريقة تعاونية ومنسقة مع البعثة.

وفي الختام، وإذ نجتمع هنا اليوم، فإن جنوب السودان يجد نفسه مرة أخرى في مفترق طرق حيث عملية السلام هشة للغاية. ويحدونا أمل صادق في أن تساعد الجهود الجماعية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبقية المجتمع الدولي جنوب السودان في العودة إلى عملية سلام شاملة للجميع، وهو شرط مسبق لتهيئة بيئة سلمية وآمنة ومأمونة في البلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد مونيامبو على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن للسيدة ماكوتوسي.

السيدة ماكوتوسي (تكلمت بالإنكليزية): في عام ٢٠١٦، كانت الحالة في دارفور تتسم بثلاثة عوامل. أولا، بالرغم من استمرار المفاوضات المستمرة، لم تتوصل الحكومة والحركات المسلحة بعد إلى حل سياسي شامل للنزاع.

ثانيا، إن النزاع بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بدأ باشتباكات كثيفة خلال النصف الأول من السنة، أعقبها استمرار القتال المتقطع في جبل مرة. وأُكد تشريد أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من المدنيين نتيجة لذلك، في حين لم يتم التحقق من ١١٧ ٠٠٠ آخرين بسبب منعهم من الوصول إلى مناطق النزاع.

ثالثا، في حين أن جهود الوساطة التي تبذلها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في إطار الدور الأكثر فعالية لحكومات الولايات قد ساهمت في انخفاض العدد الإجمالي للاشتباكات القبلية، فقد بقيت الأسباب الجذرية دون معالجة إلى حد بعيد. ولا تزال حوادث العنف ضد السكان المدنيين، بمن فيهم المشردون داخليا، أمرا شائعا. ولا تزال العملية المختلطة والجهات الإنسانية الفاعلة تواجه تحديات في تنفيذ ولاياتها.

وتماشيا مع الأولويات الاستراتيجية للبعثة، فإن عنصر الشرطة يحدد أولوياتها ومواردها وأنشطتها من أجل دعم

الحماية المادية للمدنيين، وبالتالي تهيئة بيئة الحماية عن طريق تطوير العمل الشُّرَطي المجتمعي. وكما هو موضح في استعراض مدى ملاءمة قوام قوات الشرطة لأداء المهام في نيسان/أبريل، والتقرير الخاص للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (انظر S/2016/510)، فإن العمل الشرطي المراعي للفوارق بين الجنسين يعد من الأمور الضرورية للاضطلاع بتلك المهام. وفي الوقت الراهن، يوجد في العملية المختلطة أكبر عدد من أفراد الشرطة الإناث من بين جميع بعثات حفظ السلام في الأمم المتحدة؛ حيث إن ٢٦٧ فردا، أو ١٩ في المائة من فرادى ضباط الشرطة في العملية المختلطة هم من النساء. تشغل ١٧ إمرأة مناصب رئيسية. أربع منهن يشغلن وظائف فنية أو مناصب رفيعة، بما في ذلك وظيفتي. وتتولى ١٣ ضابطة مناصب قيادية ووظائف إشرافية في المقر. ويجري تشجيع الموظفات على التقدم للمناصب العليا، ويتم إيلاء اهتمام خاص عند منحهن تمديد لمدة الخدمة.

وهذا أمر لا يكتسي أهمية فيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين فحسب، لكنه يسهم أيضا في التنفيذ الفعال للمهام التي صدر بها تكليف. وتشارك الضابطات في جميع الأنشطة، بما في ذلك الدوريات، وحماية الأسرة والطفل، والتوعية الجنسانية والعمل الشُّرَطي المجتمعي. وهن أيضا بمثابة قدوة يلهمن النساء والفتيات في دارفور من أجل المطالبة بحقوقهن والدفاع عنها. وعلى وجه الخصوص، تسهم الضابطات في زيادة وتوسيع نطاق فرص الوصول إلى الفئات الضعيفة. والتفاعل مع المجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية بالنسبة لجمع وتحليل المعلومات كما أنه يعزز الإنذار المبكر. وتجمع شرطة العملية المختلطة المعلومات بشأن الأمن وتتلقى تقارير عن الحوادث الإجرامية بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. ويجري التحقق من المعلومات وتبادلها مع سائر عناصر البعثة وشرطة الدولة المضيفة والسكان المحليين تماشيا مع مبدأ عدم إلحاق الضرر. وعلاوة على ذلك، قامت شرطة العملية المختلطة، بالتعاون مع القوات العسكرية بإجراء دوريات محددة الأهداف التي تركز على المناطق ترتكب غالبا الانتهاكات ضد النساء والأطفال، مثل نقاط توزيع المياه وجمع الحطب والأسواق.

ولتلبية الاحتياجات الأمنية للمشردين داخليا بشكل فعال، مع التركيز أساسا على النساء والأطفال المعرضين للخطر، فقد اعتمدت شرطة العملية المختلطة بشكل كامل ممارسات الخفارة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية. وتجدر الإشارة إلى أن العملية المختلطة كفلت نشر ضابطات الشرطة التابعات لها في كل موقع من مواقع الأفرقة. كما تؤيد شرطة العملية المختلطة دعم توظيف وتدريب النساء في كل من قوات الشرطة التابعة للحكومة السودانية ومتطوعي الخفارة المجتمعية فيما بين الأشخاص المشردين داخليا. ويبلغ القوام الحالي للشرطة السودانية في دارفور حوالي ١٤ ٠٠٠ فرد، تمثل النساء ٤ في المائة منهم. والتوازن بين الجنسين أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة في المجتمعات المحلية وتشجيع الضحايا على الإبلاغ عن الانتهاكات إلى أفراد الشرطة السودانية وفقا لاختياراتهم. ونظرا لأن المرأة تتأثر أكثر من غيرها بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، فإن زيادة وجود أفراد الشرطة الإناث في جميع أنحاء دارفور سيكفل المزيد من سُبل الوصول إلى العدالة بالنسبة للضحايا.

ومن خلال مبادرات التوعية في المجتمعات المحلية، تشجع شرطة العملية المختلطة نساء دارفور، بمن فيهم المشردون داخليا، على الانخراط في قوات الشرطة. وفي موازاة ذلك، يركز تعامل شرطة العملية المختلطة مع القيادات العليا لقوات الشرطة التابعة للحكومة السودانية على زيادة عدد النساء وتحويلها إلى قوة شرطة ممثلة بشكل متزايد. وعلى نحو أكثر تحديدا، تؤيد شبكة المرأة في شرطة العملية المختلطة

إنشاء سبع وحدات لحماية الأسرة والطفل في قوة شرطة حكومة السودان في جميع أنحاء الولايات الخمس. وبينما تواصل التوعية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، فإنها تعمل أيضا من أجل تمكين الضابطات في الشرطة السودانية من خلال دعم إنشاء الشبكة النسائية للشرطة السودانية وتفعيلها.

وقد عززت شرطة العملية المختلطة أيضا ممارسات الخفارة المجتمعية من خلال تعيين وتدريب ٣ ٥٢٩ من متطوعي الخفارة المجتمعية، ٢٩ في المائة منهم من النساء. وفي إطار تفعيل مجموعة الأدوات المتعلقة بالبعد الجنساني في عمل شرطة الأمم المتحدة، وضعت العملية المختلطة مبادئ توجيهية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، فضلا عن إطار الخفارة المجتمعية لتوجيه عملية اختيار متطوعي الخفارة المجتمعية وتحديد مؤهلاتهم. وقد ساهم نظام الخفارة المجتمعية التطوعية على نحو متزايد في سلامة وأمن مخيمات المشردين داخليا من خلال جهوده المشتركة مع شرطة العملية المختلطة وفي بعض الحالات مع الشرطة السودانية. وقد أسهم ذلك في الحد من الجريمة وتعزيز الشعور بالأمن في المجتمعات المحلية. وقد طرأ تحسن على عملية تقاسم المعلومات مع شرطة حكومة السودان مما ساعد على تسريع التحقيقات. كما ساعد على تحسين الثقة وتعزيز الشراكة بين المجتمعات المحلية والشرطة السودانية بشأن مسائل التنسيق الأمني.

إن شرطة العملية المختلطة تتقيد تماما بسياسة الأمين العام لعدم التهاون إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، كما تنفذها بصورة كاملة. وهذا يمتد إلى معالجة أشكال أخرى من سوء السلوك من خلال التدابير الوقائية. ويمثل سلوك أفراد شرطة الأمم المتحدة أمرا أساسيا لضمان أن جهودنا مستدامة وليست عبثا. وعلى نحو أكثر تحديدا، لقد أصدرت توجيها لضمان حصول جميع أفراد عنصر الشرطة على إيجاز يتعلق بسياسة الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وبوصف قادة الشرطة وقادة الأفرقة أمثلة تُحتذى، يجري تدريبهم على الامتثال الصارم لتوجيهات الأمين العام بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيان. وقد وضعت استراتيجية للاتصال ويجري تنفيذها لضمان أن المواد الإعلامية بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين متاحة في جميع مواقع الأفرقة. وعلاوة على ذلك، قامت شرطة العملية المختلطة بدور حيوي في تيسير اتصال فريق السلوك والانضباط في البعثة من أجل زيادة الوعي بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وغيرهما من أشكال سوء السلوك، وكذلك بآليات الإبلاغ المتاحة. كما أن شرطة العملية المختلطة شاركت بنشاط في فرقة لعمل البعثة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وساهمت في تحسين تقديم التقارير والتحقيقات السريعة من جانب فريق الاستجابة الفورية. ولم تسجل شرطة العملية المختلطة أي حالة كبيرة من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبوصفي مفوض الشرطة الأنثى الوحيدة في جميع بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كنت وسأظل ملتزمة التزاما تاما بذلك الجهد الهام والمستمر.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا، سيدي، التزامنا تجاه الدول الأعضاء والناس في دارفور. وكما نعلم جميعا، هناك العديد من التحديات التي تواجه شرطة العملية المختلطة في تنفيذ ولايتها. بيد أن ضباط شرطة الأمم المتحدة هم الواجهة البينية اليومية بين سكان دارفور والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأناشد الدعم المستمر من مجلس الأمن في مسعانا، وأود أن أعرب عن خالص الامتنان على إتاحة الفرصة لاطلاعكم على جهودنا الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ماكوتوس على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد مونشوت.

السيد مونشوت (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ بياني اليوم، أود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة للحديث عن الكيفية التي يمكن بها لعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي المساعدة في تطوير قدرات الشرطة الوطنية الهايتية على حفظ النظام.

وبالنيابة عن جميع أفراد الشرطة والزملاء في البعثة، اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني لمجلس الأمن والبلدان المساهمة بأفراد شرطة على دعمهما المستمر للجهود الجارية لتحقيق الاستقرار في هايتي، وتضامنهما مع شعب هايتي في أعقاب الخسائر المأساوية في الأرواح والدمار بسبب الإعصار ماثيو.

في عام ٢٠٠٤، عندما أنشئت بعثة الأمم المتحدة وأُسندت لها ولاية الإسهام في إعادة تشكيل وإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وتهيئة بيئة آمنة ومستقرة، لم يكن قد مر على إنشاء الشرطة سوى تسع سنوات وكانت لديها ميزانية غير كافية. وكانت الحالة الأمنية في هايتي تبعث على القلق حيث لم يكن هناك سوى ٣٠٠ ٦ شرطي تقريبا، غير مجهزين ولا مدربين بدرجة كافية، ولم يكونوا قادرين على حفظ القانون والنظام. وقد تضررت معظم مرافق الشرطة الهايتية أو دُمرت في أعمال القتال والنهب التي وقعت خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٤. وكانت الفروع الرئيسية للشرطة وغيرها من المؤسسات معطلة أو لا وجود لها، بما في ذلك المفتشية العامة والأكاديمية الوطنية للشرطة. وكانت العصابات المسلحة تتنافس للسيطرة على أحياء بور – أو – برانس. وأدى ارتفاع معدلات جرائم القتل والاختطاف إلى تفاقم انعدام الاستقرار الاجتماعي، وكانت ثقة السكان في الشرطة الهايتية متدنية للغاية.

وفي الأصل، أُذن للبعثة بـ ٦ ٧٠٠ من العسكريين و ٦٢٢ ١ شرطيا. وأدت الظروف السياسية والأمنية المتغيرة ومتطلبات بناء قدرات الشرطة الهايتية إلى تراجع تدريجي في نسبة العنصر العسكري مقارنة بالعنصر الشرطي، حيث يبلغ القوام المأذون به لعنصر الشرطة حاليا ٦٠١ ٢ شرطي، بينما ظل قوام العنصر العسكري المأذون به عند مستوى ٣٧٠ ٢ فردا.

وفي أعقاب الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أعادت البعثة بما في ذلك عنصر الشرطة فيها توجيه قدر كبير من الموارد لدعم الجهود المبذولة في مجال الطوارئ والإنعاش في هايتي. ولمدة ١٨ شهرا، تم تعليق أنشطة بناء القدرات جزئيا.

وطوال فترة وجود البعثة، صمم عنصر الشرطة مساعدته في مجالات العمل الشُرطي الرئيسية بعناية لتتلاءم مع أولويات وزارة العدل والأمن العام والشرطة الهايتية، وتحديدا إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية وتعزيز قدراتها التشغيلية وتطوير قدرتها المؤسسية وتوطيد العلاقات المؤسسية الوطنية والدولية للشرطة الهايتية. وأسفر هذا النهج عن وضع وتنفيذ العديد من الخطط الخمسية بطريقة مطردة، وهي خطة إصلاح الشرطة الهايتية، التي تغطي الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١، وخطة تطوير الشرطة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ والتي ستنتهي في الشهر المقبل. وفي حزيران/يونيه، بدأت الشرطة الهايتية في وضع خطة استراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، ويُتوقع اعتمادها في الأشهر المقبلة. وتحدد الخطة اتجاها فيما يخص أهداف بناء مؤسسات الشرطة الوطنية الطويلة الأجل، لتهيئة قدرة استجابة فعالة للتصدي لمختلف التهديدات التي تواجه هايتي.

وأدى اشتراك أفراد شرطة البعثة في المواقع، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين الذين يساهمون بسخاء في التدريب والدعم اللوجستي وإعادة بناء المرافق، إلى إحراز تقدم ملموس في عدد من المجالات، مثل الزيادة في نسبة الشرطة إلى السكان وتعزيز إدارة الموارد البشرية وتحسين

الممارسات المتصلة بالتخطيط الاستراتيجي والعمل الشُرطي المجتمعي، من خلال التدريب على جميع مستويات الشرطة، وزيادة قدرات الشرطة القضائية وتعزيز الوقاية من أعمال الجريمة والعنف.

وأود تناول بضعة أمثلة بالتفصيل. فقد توسع وجود الشرطة الوطنية الهايتية في جميع أنحاء البلد من خلال بناء وإصلاح مرافق الشرطة والتعزيز الكمي والنوعي لأفراد الشرطة المنتشرين في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت الحاضر، يبلغ قوام الشرطة الوطنية الهايتية نحو ١٠٠ ١٣ شرطي، من بينهم ٩ في المائة من النساء، وهو ما يمثل نسبة شرطة إلى السكان تبلغ حوالي ١,٣ شرطي لكل ١٠٠٠ ساكن. وقد زادت هذه النسبة من ٠,٦ في المائة لكل ألف مواطن، وهي النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٤، وستزيد تدريجيا مع تخرج الفوجين السابع والعشرين والثامن والعشرين من المجندين في شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، على التوالي. ومع تخرج هذين الفوجين، سيصل قوام الشرطة الوطنية الهايتية إلى ٠٠٠ ١٥ شرطي على الأقل.

وجرى تعزيز نظام التوظيف والتدريب، بما في ذلك عن طريق تنفيذ منهج دراسي مدته سبعة أشهر في عام ٢٠٠٩، والذي يتماشى مع المعايير الدولية للعمل الشُرطي وحقوق الإنسان. وحل ذلك النظام محل البرنامج التدريبي الذي كانت مدته أربعة أشهر، والذي استُخدم منذ عام ١٩٩٥.

وفيما يتعلق بتحسين قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، تبذل الشرطة جهودا هائلة لتنفيذ عملية تدقيق ولتعزيز المفتشية العامة، المسؤولة عن كفاءة ونزاهة أفراد الشرطة الوطنية، ولفصل الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو تورطوا في الفساد. وعلاوة على ذلك، تمكنت الشرطة الوطنية الهايتية بشكل متزايد من التصدي لظاهرة الاختطاف وخفضت عدد جرائم القتل من خلال تفكيك الجماعات الإجرامية القائمة أو الناشئة، رغم أنه لم يتم بعد اعتماد استراتيجية وطنية لمنع الجريمة لضمان الاستدامة. وتولت الشرطة الوطنية الهايتية أيضا قدرا أكبر من المسؤولية والقيادة في تأمين الانتخابات الأخيرة.

ومنذ عام ٢٠٠٤، زادت الشرطة الوطنية الهايتية من قدرتها على حفظ القانون والنظام، بما في ذلك عن طريق زيادة مساحة الأراضي التي تغطيها أنشطة الشرطة واتباع ممارسات جيدة لمكافحة الشغب وتنفيذ عمليات للتصدي للاختطاف ومكافحة المخدرات. ورغم ذلك، تظل التحديات قائمة. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، القدرة على صيانة وإصلاح الأصول والاستخبارات الشُرطية والجريمة المنظمة ومراقبة الأسلحة النارية والسياسات المؤسسية وتنفيذ الميزانية والتخطيط الاستراتيجي، فضلا عن الحماية المدنية والعمل الشُرطي المجتمعي. إن تعزيز وتنفيذ العدالة وإصلاح قطاع السجون، بالتوازي مع إصلاح الشرطة، أمر أساسي لضمان إمكانية الوصول إلى العدالة وعدم الإقصاء، وفي نهاية المطاف، تحقيق التنمية المستدامة.

والتقييم الأخير لمكتب خدمات الرقابة الداخلية يقر بالأثر الإيجابي لعناصر الشرطة التابعة للبعثة على تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، من خلال المواءمة بين المهام المكلفة بها والموارد المتاحة والأطر الزمنية، مع مراعاة القيود الخارجية، وقد سلط الضوء عليها جميعها كعناصر لا غنى عنها لتحقيق النجاح.

ولكي يتحقق الاستقرار الطويل الأمد في هايتي، من الأهمية بمكان أن يظل بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي إلى أن تتمكن من توفير الأمن لكل الهايتيين. وينبغي أن يُتبع في تلك الجهود استراتيجية شاملة لسيادة القانون مع مراعاة الدروس المستقاة من الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية. كما ينبغي أن تقوم تلك الجهود على إشراك المجتمع المحلي

والبناء على مبادئ إصلاح القطاع الأمني ومعايير حقوق الإنسان.

وفي غضون ذلك، تحتاج بعثة الأمم المتحدة إلى دعم مستمر من البلدان المساهمة بعناصر الشرطة حتى تتكون لديها وحدات من ضباط الشرطة الأفراد المؤهلين ومثلها من الإناث ووحدات الشرطة المُشَكَّلة، بما في ذلك، قدر الإمكان، من الناطقين بالفرنسية، وبالطبع، من يملكون مهارات التحدث بلغة الكريول الهايتية، كلما أمكن ذلك.

مرة أخرى، أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة هذه وإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم.

(تكلم بالفرنسية)

وأشكر المجلس على اهتمامه وأكرر الإعراب عن امتناني للجهود التي يبذلها المساهمون في هايتي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد مونشوت على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد يعقوب.

السيد يعقوب (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أعرب عن امتناني لهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الجوانب الأمنية المختلفة للشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

لأسباب تتعلق بتعقد الأزمة في مالي وطابعها المتعدد الأبعاد، تواجه عملية تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة بعض التحديات الخطيرة. فالتحالفات بين الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق و/أو المجموعات غير الموقعة، وكذلك الشبكات الإرهابية والإجرامية، تنشأ وتُحل طبقاً لأهواء أطراف فاعلة مختلفة وبناء على مصالحها. وينتج عن ذلك هجمات ممنهجة ضد البعثة وقوات مالي وقوات عملية برخان، مما يدل على عزم تلك الجماعات على عرقلة تنفيذ الاتفاق.

وقد أدت حركات التمرد المسلحة المتكررة في شمال مالي إلى نشوء الجريمة المنظمة، الأمر الذي أضحت معه سلطة الدولة على المحك. والوضع الأمني في المنطقة دون الإقليمية، الذي تفاقم جراء الأزمة الليبية، لا يتيح لنا بصيص أمل، كما يتبين من الهجمات الإرهابية الأخيرة في النيجر وبوركينا فاسو ونيجيريا. وقبل فترة قصيرة، كانت الأعمال الإرهابية تتركز في الشمال إلا أنها انتشرت الآن إلى وسط البلاد، وفي الآونة الأخيرة، امتدت صوب جنوبها. ويمكننا أن نحصي على الأقل ثماني مجموعات إرهابية تنشط بشكل رسمي، دون ذكر احتمال نشوء خلايا في البلدان المجاورة، الأمر الذي سيؤثر على مالي أيضاً.

والأرقام غنية عن البيان: فخلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تم تسجيل ١ ٠١٣ هجوماً ضد بعثة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وقوات الدفاع والأمن في مالي وضد السكان. وخلال نفس الفترة، أُبلغ عن ٢١٠ من حوادث إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون ضد البعثة وقوات مالي. وفي الشهر الماضي، وقع ٦٦ هجوماً ضد البعثة وقوات مالي والسكان المدنيين في مناطق غاو وموبتي وميناكا وتمبكتو وكيدال.

والقرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) يوفر استجابات لا لمعالجة التهديدات المرتبطة بالجريمة المنظمة في منطقة الساحل وصلتها بالإرهاب فحسب، بل ولتنفيذ التدابير الأمنية الواردة في اتفاق السلام والمصالحة، وهي إنشاء مؤسسات دفاع وأمن بعد إصلاحها. وفي هذا السياق، يجب أن تؤدي مالي دوراً نشطاً في إطار المنظمات دون الإقليمية، وخاصة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة الأركان العسكرية المشتركة. وفي هذا الصدد، فإن دعم الشركاء مثل الاتحاد الأوروبي من خلال بعثة

التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات سيكون أساسياً.

وبدعم من منظومة الأمم المتحدة وبعض الشركاء الفنيين، تقوم سلطات مالي حالياً بوضع استراتيجية وطنية للوقاية من التطرف العنيف ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. وفضلاً عن ذلك، أنشأت مالي مركزاً وطنياً للدراسات الاستراتيجية في هذا الموضوع. ومن الأهمية بمكان أن يعتمد الإطار القانوني في اتساق مع الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة. ويجب أن تأخذ الرؤية الاستراتيجية الشاملة في الاعتبار كل جوانب الظاهرة، فضلاً عن آليات التعاون والتنسيق بين الدول والكيانات غير الحكومية ذات الصلة من أجل منع التهديدات المرتبطة بالإرهاب على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وريثما يتم اعتماد تلك الاستراتيجية، وبغية التخفيف من أثر الأنشطة الإرهابية، اتخذت بعثة الأمم المتحدة بعض التدابير المخففة. وأشير هنا إلى إنشاء خلية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وإنشاء فرقة عمل معنية بالإرهاب بهدف تطوير العمل في تآزر واتباع نهج متكامل بين جميع الكيانات التابعة للأمم المتحدة؛ وتدريب فريق الأسلحة والاستخبارات للتعامل مع الأجهزة المتفجرة المرتجلة؛ وإنشاء مختبر للشرطة لتوفير الدعم الفني والعلمي والخبرة للمركز القضائي لمكافحة الإرهاب في مالي. وسيتم تعزيز ذلك من خلال إنشاء وحدات الهوية القانونية في جميع مؤسسات التحقيق القضائية من أجل إقامة نظام مركزي للبيانات الجنائية قابل للبقاء وجاهز للتطبيق الكامل. وعلى الرغم من كل تلك الجهود، من المؤسف أن الفرقة المعنية بالتحقيق القضائي المتخصص لم تدخل حيز التنفيذ بعد.

وإدراكاً لأهمية الاستخبارات بوصفها خط الدفاع الأول ضد الإرهاب والجريمة المنظمة، وفي إطار الولاية الحالية، وضعت شرطة البعثة خطة لجمع وتحليل المعلومات. وقد نفذ ٤٩ مشروعاً لتعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن في مالي. وتم تدريب قرابة ١٤ ٠٠٠ فرد في مجالات فنية مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٣٠٢ من موظفي الخدمة المدنية العاملين في وحدات متخصصة، ومنهم ٣٦ امرأة، تلقوا تدريباً خاصاً. وتستفيد هذه الخدمات من الدعم المتعدد الأوجه من خلال النهج الشامل والمنسق لمختلف أقسام البعثة، بما في ذلك سيادة القانون والمؤسسات الأمنية.

لقد كان تنفيذ القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) مصحوبا بالتحديات، وخصوصا فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن الذي تأخر العمل فيه. وما تزال فكرة الشرطة الإقليمية خلافية جدا ويتعين توضيحها. وفي غضون ذلك، ينبغي أن يؤدي إدخال نهج خفارة الأحياء إلى تحسين الثقة بين قوات الأمن المالية والسكان. ويكمن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ ولاية ودعم قوات الأمن المالية في نشر أفراد الشرطة المتخصصين والناطقين بالفرنسية، ويتطلب ذلك دعم الدول المساهمة. وبالمناسبة، فقد تولى التزاما كهذا ممثلو الدول التي شاركت في مؤتمر قمة رؤساء الشرطة. وتؤدي وحدات الشرطة المشكّلة دورا هاما في حماية السكان وأفراد وكيانات الأمم المتحدة بواسطة الدوريات ومختلف الأنشطة التنفيذية. ومن المهم أن نلاحظ – في استجابة للسياق الأمني – أن عدد المركبات المدرعة قد ارتفع من ٦ إلى ١٠ عربات.

ولا يفوتني أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وغيرها من أصحاب المصلحة الآخرين يقدمان الدعم لإصلاح قوات الأمن المالية. بيد أن العدد الهائل من الهجمات الإرهابية وغيرها من التهديدات المحتملة، بالإضافة إلى الضغوط على الموارد البشرية واللوجستيات، ما تزال تشكّل مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا ونحن نواصل الاضطلاع بولايتنا.

وبالتالي، ما تزال شرطة البعثة المتكاملة تواصل أداء دورها عبر اتباع نهج شامل ومتكامل يرمي إلى الحفاظ على السلام في مالي والمنطقة دون الإقليمية بأسرها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد يعقوب على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا، أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. ومن المهم متابعة تنفيذ القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) الذي تؤيده ماليزيا تأييدا تاما.

أشكر وكيل الأمين العام لادسوس على اللمحة العامة التي قدمها، وأتشاطر الترحيب بمفوضي شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان إلى المجلس، وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية التي استمعنا إليها باهتمام.

ومن الواضح أن أغلبية عمليات الأمم المتحدة للسلام اليوم تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، في حين تضطلع البعثات بعدد متزايد من المهام التي تشمل تقديم المساعدة للعمليات السياسية وإنشاء السلطات الانتقالية وتوزيع المعونة والإغاثة الإنسانيتين وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، فضلا عن منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحماية المدنيين من بين أمور أخرى.

لقد اقترح تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) عددا من التوصيات الموجهة إلى البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة على حد سواء لضمان استمرار فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتمكينها من الاستجابة لتزايد الطلب المعقّد على حفظ السلام. ونرحب بالخطوات الأولية التي اتخذتها الأمانة العامة لتنفيذ تلك التوصيات. ونرى في الوقت نفسه أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، بما في ذلك في مراحل وضع الولاية والتخطيط. ومن شأن التوجيهات الواضحة فيما يتعلق بالسياسات وتوفير التدريب المناسب أن يساعدا على كفالة مصداقية وكفاءة جميع أفراد شرطة الأمم المتحدة في القيام بالمهام الموكلة إليهم.

لقد أصبحت حماية المدنيين عنصرا أساسيا في العديد من بعثات حفظ السلام القائمة على سبيل المثال في جنوب السودان والسودان ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وإن حماية المدنيين لمسألة شاملة ينبغي أن تتصدى لها العناصر العسكرية والمدنية والشرطية التي تعمل بالتنسيق مع العناصر السياسية للبعثات. وفي الحالات التي تشكّل فيها حماية المدنيين جزءا من ولاية البعثة، فإن ماليزيا تشدد على ضرورة توفير ولايات واضحة بشأن حماية المدنيين ومعايير متفق عليها، فضلا عن العمليات والإجراءات اللازمة لتنفيذها. ونرى أن الفهم المشترك لما يلزم الحفاظ على السلام وحماية المدنيين في حالات اندلاع العنف أمر أساسي.

ونتفق مع المفوض ماكوتوس ممثل العملية المختلطة على أنه ينبغي أن تواصل شرطة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في مكافحة العنف الجنسي والجنساني وحماية النساء والفتيات من مثل هذا العنف. وعليه، نرى أن هناك مجالا لضمان قدر أكبر من القيادة النسائية والتنوع الجنساني والتدريب في إطار بعثات حفظ السلام، بما يتسق مع مبادرة جهود الأمم المتحدة العالمية. ونرى أيضا أنه يتعين تجهيز أفراد الشرطة تجهيزا كاملا بواسطة التدريب اللازم قبل نشرهم على النحو الذي شدد عليه مقدمو الإحاطات الإعلامية. ونناشد البلدان المساهمة بقوات الشرطة والمنظمات الإقليمية التي أنشأت مراكز التدريب في مجال حفظ السلام للمساعدة في توفير التدريب لشرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق التدريب المتخصص. وتعتزم

ماليزيا القيام بدورها عبر المركز الماليزي للتدريب في مجال حفظ السلام.

وأخيرا، أود أن أسجل في المحضر بالغ تقديرنا واحترامنا لالتزام جميع أفراد شرطة الأمم المتحدة وشجاعتهم وتضحيتهم في الميدان في سياق الاضطلاع بمهامهم ومسؤولياتهم الموكلة إليهم من قبل الأمم المتحدة. ولدينا سؤالان نوجههما إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية.

ونوجه أولهما إلى المفوض مونيامبو، ممثل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. فهل يستطيع المفوض موافاتنا بالمزيد من التفاصيل عن الدور الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في دعم ولاية البعثة لحماية المدنيين أثناء اندلاع أعمال العنف في جوبا والمناطق الأخرى في تموز/يوليه الماضي؟

ونوجه السؤال الثاني إلى المفوض مونشوتي، ممثل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقد تابعنا عملية تطوير الشرطة الوطنية الهايتية منذ انضمامنا إلى المجلس، ونشيد بشرطة البعثة على دور الدعم الذي تؤديه في تدريب ودعم بناء قدرات الشرطة الوطنية. فهل يمكن للمفوض أن يوافينا بمزيد من التفاصيل عن حالة استعداد الشرطة الوطنية الهايتية لتحمُّل مسؤولية أكبر إزاء أمن البلد وسلامته، بما في ذلك في مجال مكافحة العصابات الإجرامية المنظمة؟

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السنغال على تنظيم مناقشتنا اليوم بشأن دور الشرطة. وأود أيضا أن أشكر السيد لادسوس ورؤساء عناصر الشرطة الحاضرين معنا اليوم على إحاطاتهم الإعلامية.

وأود أن أتناول النهج العام لتحسين أداء شرطة الأمم المتحدة. ففي مؤتمر قمة رؤساء الشرطة المعقود للمرة الأولى في حزيران/يونيه، اتخذت الأمم المتحدة خطوة هامة في ذلك الاتجاه، وبالمثل كان توزيع الاستنتاجات بشأن الاستعراض الخارجي لمهام شرطة الأمم المتحدة وهيكلها وقدرتها هذا العام. ويجب علينا جميعا إعطاء الأولوية لقدرة شرطة الأمم المتحدة بغية ضمان تحسين حماية المدنيين وتحسين أداء الموظفين الذين تم نشرهم في البعثات. وأود من ذلك المنطلق أن أركز على ثلاثة جوانب نعتقد أنها الأكثر أهمية.

أولا، يعدُّ التدريب شرطا مسبقا لتحسين قدرة الشرطة في الأجل الطويل، بدءا بتشكيل القوات عند إرسال أفراد الشرطة ووحدات الشرطة المشكّلة التي تم فحصها وتدريبها بصورة جيدة، بما في ذلك في الجانب اللغوي، وهي نقطة سأعود إليها. ثانيا، ما يزال دعم شرطة الأمم المتحدة لبناء قدرات الشرطة في البلد المضيف يشكل عنصرا أساسيا. ويقتضي ذلك تقاسم أفضل الممارسات وإنشاء سلسلة كاملة من الإجراءات الجنائية في البلد المضيف، بما في ذلك في إطار الشرطة والقضاء وإدارة السجون.

وبالمثل، فإن توفر القدرة على التقييم الواضح لفعالية الشرطة أمر ضروري لتحسين أدائها. ويجب علينا أن نأخذ في الاعتبار بالخبرة على جميع المستويات. ويتعين علينا أيضا تقييم التنسيق الجيّد بين عنصر الشرطة والعناصر الأخرى في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك العنصر العسكري وشعبة حقوق الإنسان، لأن من شأن ذلك أن يضمن إدراج الشرطة ضمن عناصر الاستراتيجية الشاملة للعملية.

وأعلم أنَّ إدارة عمليات حفظ السلام وشعبة الشرطة يعكفان على إجراء التقييم، ونحن ننتظر تلك النتائج بشغف.

ثالثاً، يُنتظر أن يسهم تطوير أنشطة الشرطة المجتمعية ضمن إطار عمليات حفظ السلام في تدعيم الاستقرار الطويل الأمد. وفي إطار عمليات حفظ السلام، يمكن للشرطة أن تسهم تدريجاً في إعادة بناء الثقة بين السكان ومؤسسات الدولة بتأمين الشوارع من المجرمين. وتحقيقا لتلك الغاية، لا يمكن لمفرزات الشرطة أن تبقى على هامش الأحداث، بل

يجب أن تخضع للمساءلة أمام المجتمعات المحلية التي تخدمها. ومن خلال أنشطة الخفارة المجتمعية، ينشئ عنصر الشرطة في عمليات السلام بشكل طبيعي صلات وثيقة مع قوات الشرطة والدرك المحلي. وهذا التعاون قد يتخذ أشكالاً مختلفة، مثل التوجيه أو الدوريات المشتركة، وهو لذلك أساسي في تدعيم القدرة الوطنية.

اسمحوا لي الآن أن أتطرّق إلى ثلاثة تحديات تناولتْها الإحاطات الإعلامية التي سمعناها صباح اليوم من مفوَّضي الشرطة.

أولاً، أود أن أتكلم عن التحديات اللغوية. فلكي تكون قوات الشرطة فعالة، ينبغي أن تكون قادرة على أن تصبح جزءاً من المجتمعات المحلية، ولا سيما في البعثات التي تشمل حماية المدنيين. ولهذا السبب، من الضروري نشر ضباط الشرطة والدرك الذين يتكلمون لغة البلد المضيف ويعرفون ثقافته بغية تعزيز علاقات سلسة مع السكان وتيسيرها وضمانها. وقد حدد مؤتمر باريس الوزاري بشأن حفظ السلام في البيئات الفرنكوفونية، الذي عُقِد في تشرين الأول/أكتوبر، النهُج التي ستُعتمَد في مجال التدريب. وستشارك فرنسا طبعاً في الجهود التدريبية المتعلقة باللغة الفرنسية عبْر أنشطة تدريب الشرطة.

وبخصوص هذا الموضوع، أود أن أطرح سؤالا على كل مفوَّض شرطة حاضر بيننا. إنَّ الإجراءات التي تتخذها عمليات حفظ السلام، والتي تشمل بناء القدرات في البلدان المضيفة، تمثل بالطبع مفتاحا للاستقرار الطويل الأمد. لكنَّ الاتصال اليومي بالقوات المحلية والسكان يقتضي معرفة كاملة بلغة البلد. لذا، فإنني أتساءل عمَّا إذا كان بوسع مفوَّضي الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وحتى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تزويدنا بمعلومات إضافية بشأن التحديات التي يواجهها أفراد الشرطة التابعين لهم في مجال اللغة؟ وما هي التدابير التي يعتقدون أنه ينبغي اتخاذها للتصدي لتلك التحديات؟ وهل ينبغي اتخاذ هذه التدابير أثناء تشكيل القوة أو أثناء تدريبها أو خلال انتشار بعثة ما؟

أنتقل الآن إلى التحدي الثاني، وهو التحدي المتعلق بالمسألة الجنسانية. ونحن نؤيد الجهود الهادفة إلى نشر المزيد من الشرطيات اللواتي يمكنهن أن يساهمن مساهمة كبرى في أداء عنصر الشرطة، ولا سيما بتعزيز تفاعل أفضل مع السكان الضعفاء وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن طريق المشاركة في التحقيقات المتعلقة بأنواع معينة من العنف، بما يشمل العنف الجنسي. ويجب أن نكافح الاعتداء والاستغلال الجنسيين بضمان أن يحصل الجميع على معاملة متساوية أمام القانون. وحماية الضحايا وتحديد الجناة ومعاقبتهم يقتضيان تواصلاً أكبر بين وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها من جهة، والسلطات المدنية والعسكرية والقضائية في البلدان المشاركة في بعثات حفظ السلام، من جهة أخرى.

والتحدي الثالث والأخير، الذي نعتقد أنه مهم، هو استخدام التكنولوجيا الحديثة من قِبَل عنصر الشرطة والتي تشمل أنشطة الشرطة عموماً، فضلاً عن جمع الأدلة مثلاً. وهذا يستلزم أن يكون أفراد الشرطة المشاركون في عمليات حفظ السلام مجهزين تجهيزاً ملائماً وتحسين التعاون مع المنظمات الدولية والوصول إلى قواعد البيانات واستخدام التقنيات الحديثة في التحقيقات. وكل هذه التدابير تتيح لقوة الشرطة حماية الناس بشكل أفضل ومنع انتهاكات حقوق الإنسان.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، سيدي، على عقْد هذه المناقشة. ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، وكيل الأمين العام

لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس، ومفوَّضي الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وننوِّه أيضاً بالعمل المتميز الذي تضطلع به كل بعثة من هذه البعثات، ونرحب بالأفرقة الرسمية المختلفة الحاضرة في القاعة اليوم.

إنَّ هذه المناقشة تسلِّط الضوء على أهمية عنصر الشرطة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار ميدانيا، وذلك في أعقاب النزاع المسلح عموماً، وفي تطوير وتوليد قدرات لتدعيم أجهزة الشرطة في الدول المضيفة، التي يجب عليها تولي زمام عمليات السلام الخاصة بها وإعادة بناء أنسجتها المؤسسية والاجتماعية، وهو ما يشكل هدفاً هاماً.

وفي ما يتعلق بتطوير أجهزة الشرطة، يجب أن نضع في اعتبارنا أنَّ وجود قوة شرطة وطنية، تتمتع بالشرعية داخل المجتمع، عنصر رئيسي للحفاظ على السلام في المجتمعات التي قسمها النزاع. وبالمقابل، نعتقد أنَّ بناء أو إصلاح مؤسسات شرطة متينة مهمَّة مُعقَّدة تستلزم جهوداً متواصلة على مدار الوقت. وهذه العملية تتجاوز تدريب الشرطة، وهو أمر هام، لتشمل بناء المؤسسات ذات الصلة القادرة على توفير دعم سياسي وتوجيه وإشراف وميزانيات والإطار القانوني المطلوب لعمل الشرطة. وعلاوة على ذلك، يستدعي بناء القدرة التنفيذية أيضاً مجموعة واسعة من الأدوار التنظيمية والإدارية في قوة الشرطة. ويجب أيضاً أن تحصل وحدات الشرطة على الحماية الاجتماعية والسياسية اللازمة، فضلاً عن تقديم حوافز لهم والتنويه بأعمالهم في حماية السكان وإنفاذ القانون.

لكن تقارير الأمم المتحدة عن عمليات حفظ السلام تشير إلى حقيقة أنَّ شرطة الأمم المتحدة ليست دائماً في وضعٍ يؤهلها لتطوير أو إصلاح مؤسسات الشرطة، وهو ما تجسَّده، في جملة أمور، حقيقة أنَّ نموذج تجنيد شرطة الأمم المتحدة لا يلبي متطلبات التطوير المؤسسي للدول المضيفة. وهذه التقارير توصي بأنَّ تجنيد أفراد شرطة الأمم المتحدة يجب أن يستند إلى الولاية المعتمدة من قِبَل مجلس الأمن، ممَّا يعني أن البعثات المكلفة بولايات لتوفير الحماية وتحقيق الاستقرار يجب أن تُجنِّد أفراد شرطة عديدين، يرافقهم ضباط للحماية. وتلك الوحدات التي تستهدف إصلاح مؤسسات الشرطة في الدول المضيفة يجب أن تستقدم أعداداً أقلَّ من الموظفين المتخصصين، يدعمهم موظفون مدنيون يعملون في مجال التطوير المؤسسي. ولكن قد يبدو أنَّ جميع نماذج التوظيف تبقى مستندة إلى إرث الوحدات الضخمة الموروثة عن نماذج عمليات حفظ السلام. ونتيجة لذلك، فإنَّ الدول المضيفة لا تتلقى الدعم الذي تحتاج إليه لإصلاح مؤسساتها.

ويرتبط أحد العناصر الرئيسية في عملية التوظيف بالمساواة بين الجنسين. ونحن مقتنعون بأنَّ النساء، في ضوء دورهن الأساسي في المجتمع، هنَّ أفضل وكلاء لحماية النساء والأطفال من الانتهاكات، ولالتئام الجروح البليغة الناجمة عن انقسامات المجتمع. وبالمثل، من الضروري أيضا تدريب قوات الشرطة باستخدام أفراد أو وحدات من الدولة المضيفة، والذين ينبغي ألاَّ يكون لهم سوابق على صعيد الانتهاكات أو أعمال العنف المرتكَبة ضد السكان المدنيين، أو صلات بذلك. وينبغي أن يكون لديهم أيضاً القدرة على قيادة وأداء مهمتهم بفعالية.

وعلاوة على ذلك، فإن فنزويلا تؤيد تماما الحاجة إلى إجراء حوار مستمر بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بوحدات فيما يتصل بجميع جوانب الأنشطة في عمليات حفظ السلام، لا سيما في مراحل التخطيط وصياغة الولايات، عملا بالمادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أهمية الدور الذي تضطلع به وحدات الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومع ذلك، فمن الضروري أن يضع مجلس الأمن في الاعتبار أن ضباط شرطة الأمم المتحدة جزء لا يتجزأ من تلك العمليات. وعلى هذا النحو، يجب على المجلس أن يحترم صلاحيات الجمعية العامة، ولا سيما ولاية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام السيد لادسوس ومفوضي الشرطة الأربعة على الانضمام إلينا هنا اليوم. وأود أن أشكر جميع مفوضي الشرطة العاملين في جميع أنحاء العالم، فضلا عن شرطة الأمم المتحدة البالغ عدد أفرادها ٠٠٠ ١٣.

خلال الاستماع إلى الإحاطات الإعلامية، شعرت بدهشة بالغة من قدر القواسم المشتركة بين المفوضين الأربعة – الذين يمثلون بدورهم المفوضين الآخرين – بل ومن درجة اختلاف كل منهم فيما طلبوه منا. ولاحظت، على وجه التحديد، كيف وأن كل بعثة فريدة من نوعها وأنه لا يمكننا أن نوجد حلا يناسب إحدى البعثات ونطبقه على بعثة أخرى.

لقد وصف المفوض مونيامبو المهمة الغاية في الأهمية التي يقوم بها حفظة السلام في جنوب السودان المتمثلة في حماية مواقع حماية المدنيين، فهناك ٠٠٠ ٢٠٠ شخص يعيشون في مواقع لم يكن أحد يتخيلها أبدا عندما أنشئت الولاية في البداية. والآن، اضطرت الشرطة في جنوب السودان – فجأة – إلى التكيف والاضطلاع بتلك المهمة.

ووصفت المفوضة ماكوتوس – بصفتها المفوضة الوحيدة بشرطة الأمم المتحدة، التي تعمل في بعثة دارفور، حيث ينتشر العنف الجنسي، للأسف، انتشارا واسع النطاق كسلاح حرب – الأثر الناتج عن شغل النساء لنسبة ١٩ في المائة من وظائف فرادى ضباط الشرطة كجزء من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وكيف غير ذلك الطريقة التي تتفاعل بها المجتمعات المحلية مع العملية والطريقة التي تحرز بها النساء والأطفال التقدم. كما وصفت شيئا ربما نكون أقل إدراكا منها له، ألا وهو المدى الذي تعمل به النساء اللواتي يخدمن في هذه البعثات – بمعدل أعلى نسبيا عما اعتدنا رؤيته – بمثابة قدوات للفتيات الصغيرات في المجتمعات المحلية التي يعملن فيها. وهذا أمر غاية في الأهمية.

وقد عمل المفوض مونشوت في بعثة هايتي التي شهدت تقلبات هائلة على مر السنين، وكانت أكثر اللحظات المدمرة، بطبيعة الحال، هي زلزال عام ٢٠١٠، حيث فقد الكثير من الضباط التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أرواحهم لخدمة شعب هايتي – من بينهم الممثل الخاص للأمين العام. لكن في ضوء هذه الخلفية، عملت البعثة والشرطة بشكل مطرد مع بلد كان به – كما نعلم – ٦ ٧٠٠ شرطي مجهزين ومدربين عند نشر البعثة، وسيكون لديه العام القادم ما يصل إلى ٠٠٠ ١٥ من أفراد الشرطة المدربين والمجهزين. كما أتصور أنه سيتاح لهم عمقا تدريبيا مختلفا عما كان متاحا قبل وصول البعثة إلى هايتي.

وقد ناشدنا المفوض يعقوب في مالي – وهي أخطر بعثة في العالم بأسره حتى الآن – لتقديم الدعم إلى العمل الشرطي القائم على الاستخبارات. وكما لاحظنا في الجلسة التي نظمها وفد السنغال الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7802) بشأن التهديدات غير المتناظرة، فإن هذا النداء يكتسي أهمية بالغة. ذلك لأنه في العديد من البعثات التي توجد الآن في بيئات شبه متحاربة وغاية في التعقيد، غالبا ما يغفل حفظة السلام وأفراد الشرطة التهديدات الموجودة هناك ولا يتاح لهم ما يحتاجونه من معلومات واستخبارات. ويحدوني الأمل في أن نصغى نحن كمجلس إلى ندائه.

ويتمثل التحدي – ونحن نتكلم بوصفنا المجلس عن شرطة الأمم المتحدة – في أن ولايتهم لا تشبه ولاية أي قوة

شرطة أخرى. ولذلك، فإن ما لدى المفوضين وموظفيهم من خلفيات تكون مختلفة للغاية في السياقات الوطنية. ونتوقع نحن المجلس أن شرطة الأمم المتحدة لن تدعم الحكومات المضيفة في الحفاظ على القانون والنظام فحسب، بل، كما سمعنا، ستساعد على استعادة سيادة القانون في الأماكن التي تعمل فيها الجماعات المسلحة وتفلت من العقاب. كما نتوقع أن يعمل أفراد شرطة الأمم المتحدة بمثابة مستشارين للتنمية إلى حد ما، بالعمل مع الحكومات من أجل إعادة بناء قوات الشرطة الوطنية، كما شهدنا العمل في هايتي.

ولذلك، فإن الاستعراض الخارجي لشعبة شرطة الأمم المتحدة هذا العام، جنبا إلى جنب مع تقييم شرطة الأمم المتحدة الصادر من مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، شكلا معا تقييما شاملا وهاما للكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء والأمانة العامة أن يعملا معا لتحسين بعثة ليس لديها سوى القليل من السوابق لتستفيد منها. وأعتقد أن الآخرون قد ناقشوا بالفعل – وسوف يناقشون – جميع التحديات التي تواجههم مستندين إلى شهاداتهم اليوم. وأود فقط أن أركز على اثنين من التحديات، هما: التدريب والقدرات التي تقدمها شرطة الأمم المتحدة للأماكن التي تنتشر فيها، أو الافتقار إليها في بعض الحالات؛ وافتقار مجلس الأمن إلى توجيههم من الناحية الاستراتيجية عند إرسالهم إلى الميدان.

أولا، سأتكلم بإيجاز عن التدريب والقدرات. إن إحدى المشاكل الرئيسية التي يجب على المفوضين التعامل معها كل يوم هي عدم التوافق الدائم بين العرض والطلب بالنسبة لشرطة الأمم المتحدة. وتقع شعبة شرطة الأمم المتحدة في المقر تحت ضغط لتوفير ما يكفي من أفراد شرطة الأمم المتحدة ليناسب طلبات المجلس – العدد الذي نحدده في ولاياتنا. وعلى عكس الجيوش التي قد يكون لديها وحدات متمركزة في ثكنات منتظرة حدوث طوارئ جديدة في كل بلد من بلداننا، فإن إدارات الشرطة في جميع بلداننا تستعين بموظفيها لإنفاذ القانون يوميا. وليس هناك مجموعة دائمة من الضباط في العموم ينتظرون أن يتم استدعاءهم. فإدارة الشرطة التي ترسل وحدة شرطة مشكلة، لا سيما إلى الأمم المتحدة، تفقد من ١٤٠ إلى ١٦٠ من ضباط دوريات الشوارع. ولهذا فإن الولايات المتحدة ممتنة حقا وبصدق لالتزام البلدان المساهمة بأفراد شرطة. وإنها لمهمة تستغرق وقتا طويلا للغاية أن تجد شعبة الشرطة أي خبراء شرطة جدد أو وحدات شرطة مشكلة جديدة لبعثات حفظ السلام. والنتيجة هي أن شعبة الشرطة – وأعتقد أنه من المنصف قول ذلك – غالبا ما تمنح تركيزا أكبر لتوفير تلك الأعداد، ليصل قوام وحدات الشرطة إلى نسبة ١٠٠ في المائة من المأذون به، بدلا من أن تكون قادرة على النظر في ما إذا كان الضباط قد تلقوا التدريب واكتسبوا المهارات من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بالبعثة.

وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس من مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الذي وجه نداء هنا اليوم لتوفير مزيد من الضباط – على نحو ما حدد – لديهم مجموعة مهارات وعقلية تتلاءم مع البيئات التي يجري نشر الشرطة فيها. وكما نعلم، تقوم شعبة الشرطة بإجراء التقييمات السابقة للنشر، ولكن تلك التقييمات قد لا تتماشى مع المهارات التي تحتاجها بعثات الأمم المتحدة في الواقع. ونحن نسمع ذلك من مفوضي الشرطة كلما سافرنا إلى الميدان.

ومن الأشياء التي أظهرها الاستعراض الخارجي هو أن شعبة الشرطة تقوم باختبار ثلاث مهارات أساسية، هي: القدرات اللغوية لبعثة معينة، والكفاءة في استخدام الأسلحة النارية، والكفاءة في القيادة. وتلك مهارات غاية في الأهمية، ولكنها ليست بالضرورة مصممة خصيصا لأي مجموعة محددة من الظروف الفريدة مثل الظروف المتنوعة للغاية التي سمعنا عنها اليوم. وتبين أن حوالي ٥٥ في المائة من المرشحين المطروحة

أسماؤهم للعمل مع الأمم المتحدة كأفراد شرطة يفشلون حتى في ذلك الاختبار الثلاثي.

ولكن ما تحتاجه بعثات حفظ السلام ويحتاجه مفوضو الشرطة حقا هو معرفة ما إذا كان بإمكان وحدة من الشرطة القيام بمهام أكثر تعقيدا، مثل الرد على هجوم إرهابي وسط بلدة من البلدات في مالي، أو تقديم الشرح لمجندي الشرطة الجدد عن كيفية التعامل مع المشتبه فيهم أثناء الاستجواب، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يسع الأمانة العامة توفير هذا التدريب لوحدات الشرطة التي لا تمتلكها بالفعل. هذه مسألة حقيقية. والمسائل صعبة للغاية ومنهجية للغاية بحيث قد تبعث على الشعور بالرهبة لمجرد المضي قدما في أعمالنا كالمعتاد، ولكن اسمحوا لي أن أذكر نقطة تكون بمثابة بداية لنا.

إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام بحاجة إلى تجاوز اختبار الكفاءة الأساسية، وزيادة التركيز على المهارات التي تحتاجها كل بعثة، وليس مجرد تحقيق الأهداف العددية لقوام القوة. وشعبة الشرطة والأمانة العامة بنطاقها الأوسع ينبغي ألاّ تتوقعا من الوحدات التي تجتاز الاختبار التقييمي الأساسي للأمم المتحدة – أيضا اللغة والأسلحة النارية والقيادة – أن تكون على استعداد للقيام بالمهام التي تتطلبها ولايات الشرطة.

هذا هو منطق سليم ولكنه ليس كافيا، وذلك يعود جزئيا إلى أن مجموعة المجندين المؤهلين في كل بلد من بلداننا ليست كبيرة بما فيه الكفاية. لذلك، يجب علينا نحن الدول الأعضاء أن نعمد إلى توسيع نطاق مجموعاتنا الوطنية من المجندين ليشمل الأفراد ذوي المهارات ذات الصلة. وأعلم أننا شهدنا بالفعل عددا من البلدان التي تركز تركيزا حقيقيا على محاولة تجنيد النساء على الصعيد الوطني بحيث يصبح لادارة عمليات حفظ السلام عدد أكبر من النساء الشرطيات ليجري التجنيد منهن. ولكن إذا طلبنا إلى الأمانة العامة وشعبة الشرطة القيام بالمزيد، فإن ذلك وحده لن يحرز النجاح ما لم تعمد بالفعل الدول الأعضاء التي تتألف منها الأمم المتحدة إلى البحث عن المهارات اللازمة وتجنيد الناس الذين يمتلكونها.

وبذلك أنتقل إلى نقطتي الثانية والأخيرة التي تنطوي على الولايات. نحن الدول الأعضاء في مجلس الأمن بحاجة إلى أن نكون أكثر استراتيجية إزاء كيفية قيامنا بنشر شرطة الأمم المتحدة. من الناحية النظرية – وأشدد على النظرية – ينبغي أن تكون شرطة الأمم المتحدة قادرة على المساعدة في تيسير سحب بعثة ما لحفظ السلام. فبإمكانها أن تسد الفجوة بين الوجود العسكري الدولي المسلح وتسليم المسؤولية الأمنية إلى السلطات المحلية. وبوسع شرطة الأمم المتحدة أن تشكل استراتيجية الخروج لبعثة حفظ السلام، فتتسلم زمام الأمور بعد أن يكون حفظة السلام قد بلغوا مستوى أمنيا أساسيا، ومن ثم تعمل على بناء قدرات إنفاذ القانون في البلد المضيف. وبحسب الظروف، يمكن للمرء حتى أن يتصور وجود عالم تنخفض فيه أعداد القوات وتزيد أعداد الشرطة. وبعدئذ، يمكننا سحب الشرطة من البلد المضيف بعد أن تكون أجهزة الشرطة والأمن فيه قادرة على تولي مسؤولية إنفاذ القانون وتحقيق الاستقرار.

ولكننا لا نفعل ذلك اليوم. نحن نعمل عادة مع الأمانة العامة على تحديد عدد معيّن من شرطة البعثة، ومن ثم تزويد الشرطة بقائمة المهام المطلوب إنجازها. والقرارات لا تحدد متى ينبغي لشُعب الشرطة أن تركز على الحماية أكثر من تركيزها على المشورة. وقلما ننظر في زيادة أفراد الشرطة زيادة كبيرة بغية السماح بسحب القوات. بطبيعة الحال، من الصعب استخدام شرطة الأمم المتحدة استراتيجيا عندما تكون هناك ثغر خطيرة في مجموعات المهارات التي تمتلكها – وهو ما يعود إلى نقطتي الأولى – وإنما جزء من المشكلة، أيضا، هو

الافتقار إلى الوعي بيننا في المجلس حيال الدور الذي تؤديه شرطة الأمم المتحدة.

وهنا أود الاقرار بأنه يمكنني بالتأكيد أن أصرف المزيد من الوقت في التفكير بشأن دور شرطة الأمم المتحدة في حفظ السلام. وأود أن أطلب إلى زملائي حول هذه الطاولة أن يعودوا بالذاكرة إلى آخر مرة استعرضوا فيها ولاية ما لحفظ السلام. هل فكروا تفكيرا وثيقا بأداء مكوّن الشرطة التابع لتلك البعثة؟ وهل فكّر أي واحد منا تفكيرا وثيقا في المهمة التي كان ينجزها مكون الشرطة، وفي تقسيم العمل حتى بين وحدات الشرطة المشكّلة، وكل فرد من أفراد الشرطة وما إلى ذلك؟ يمكننا أن نتكلم المزيد عن القصد من تلك المهمة. إن القيام بذلك له أهميته، لأن عددا لا يحصى من المدنيين يعتمدون على شرطة الأمم المتحدة للبقاء آمنين.

وسوف أنهي كلامي بمجرد مثال واحد. في وقت سابق من هذا العام، انتشرت شرطة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لتأمين مراكز الاقتراع التي تشهد جولات متتالية من التصويت في الانتخابات التي تجريها جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي أحد مراكز الاقتراع، وهو مدرسة بايا دومبيا، أُطلقت قنبلة صاروخية على حشد من الناس الذين ينتظرون دورهم للتصويت. حضرت شرطة الأمم المتحدة للمساعدة على تأمين مركز الاقتراع بعد الهجوم، وبدأت على الفور تحقيقا للكشف عمن أطلق القنبلة الصاروخية. وتفيد التقارير بأن مئات من الناخبين ظلوا موجودين في المدرسة يهتفون ”سوف نصوت، سوف نصوت“. وفي هذه الحالة، تأكدت شرطة الأمم المتحدة من أن العنف لم يحل دون أن يدلي الناخبون بأصواتهم. وبوسع شرطة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام للغاية في تعزيز الأمن. ونحن في المجلس بحاجة إلى المزيد من الاندفاع صوب مساعدة الشرطة على تمكينها من القيام بذلك.

السيد غاسو ماتوسيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن بالغ الشكر لمفوضي الشرطة الأربعة على إحاطاتهم الإعلامية للمجلس عن تجربتهم على أرض الواقع. كما أشكر السيد لادسوس على إحاطته الاعلامية.

كما قال أعضاء المجلس الأربعة الذين سبقوني في الكلام وكما سيقول المتكلمون اللاحقون، فإننا نؤمن تماما بأهمية الدور الذي تضطلع به وحدات الشرطة التابعة لعمليات حفظ السلام في بناء الثقة بين السكان المحليين، عن طريق الاتصال الوثيق والمستمر مع المواطنين، لا سيما بشأن حماية المدنيين، مثلما سمعنا مرات عديدة. وينبغي أن يتمثل هدفنا بالتالي في كفالة أن تضمن الشرطة حقوقهم وحرياتهم، بدلا من الاضطلاع بدورها الأساسي كمسؤولة عن إنفاذ القانون. وينبغي لهذا الأمر أن يكون هدفنا، وهو الموضوع الذي سأركز بياني عليه. لهذا السبب، نعتقد أن علينا أن نأخذ في الحسبان خمس نقاط رئيسية.

النقطة الأولى هي التعاون مع السكان المحليين. هناك أمثلة واضحة سوف أذكر منا حالة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أن الافتقار إلى التعاون بين السكان المحليين ومكون شرطة البعثة يُعزى أساسا إلى الخوف من انتقام الجماعات المسلحة. إنه خوف مشروع ينبغي أن يوفر سببا لنا كي نواصل النظر في السبل الكفيلة بتبديده. لذلك، من الأهمية بمكان أن نركز على السبل الكفيلة ببناء قدرات الدولة المضيفة في هذا الصدد.

وثمة مثال آخر هو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. أود أن أوجه سؤالا إلى السيد إيسوفو يعقوبا في هذا الصدد. إن البعثة المتكاملة، كما ذكر عن حق، تعمل في بيئة غير متناظرة. لذلك، من المهم بصفة خاصة تسيير دوريات أساسية تهدف إلى بناء الثقة بين السكان، وكفالة أن تكون اللقاءات مع أفراد شرطة الأمم

المتحدة قادرة على إذكاء الوعي بعمل البعثة، لا سيما في صفوف الشباب. وهنا، أود أن أسأل السيد يعقوبا كيف يعتقد أن نتمكن من الجمع بين الخفارة المجتمعية الوثيقة مع الحاجة المبررة إلى الحفاظ على الأمن في بيئة غير متناظرة، حيث تكون حركة البعثة محدودة للغاية. ما هو الأثر الذي ستخلّفه التهديدات القائمة في البيئة غير المتناظرة التي تعوق التفاعل مع السكان الذين نُدعى إلى حمايهم على الحد من عمل البعثة؟

الأمر الثاني الذي أود أن أذكره يتعلق بالمساءلة، التي تشكل الجانب الآخر من نقطتي السابقة. من الواضح أن جميع الدول الأعضاء ملتزمة التزاما راسخا بأن يكون أفراد عمليات حفظ السلام عرضة للمساءلة، وإسبانيا تؤيد ذلك بإخلاص. فمن الضروري محاكمة جميع الجرائم المرتكبة، ولا سيما في حالات الاستغلال أو الاعتداء الجنسيين. وفي هذا الصدد، نكرر دعمنا الكامل لوكيل الأمين العام لادسوس في تنفيذ سياسة الأمين العام التي تقضي بعدم التسامح على الاطلاق.

ونقطتي الثالثة تتعلق مباشرة بعمل البلدان المساهمة بأفراد من الشرطة، بما في ذلك إسبانيا وبلدان أخرى. وكما قالت السفيرة باور، يجب أن نكون ملتزمين بتزويد القوات النظامية المختارة اختيارا دقيقا بالتدريب الذي يسبق الانتشار، والأهم من ذلك، تزويدها بالتدريب المطلوب بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والسبل الكفيلة بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويجب استكمال الفحص والتدريب بتوفير المعدات المناسبة لقوات الشرطة النظامية المنتشرة على أرض الواقع.

وهذا صحيح بصفة خاصة في بيئة مثل مالي التي تتطلب قوات شرطة قوية يقصد بصفة خاصة نشرها بشكل سريع. وفي سيناريوهات من هذا القبيل، فإن أدوات مثل قوة الدرك الأوروبية، التي يشارك فيها الحرس المدني الإسباني والتي كانت ناجحة جدا في عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى في الآونة الأخيرة، مفيدة بصفة خاصة.

ويتعلق الجانب الرابع بإحدى المهام الأساسية التي تقوم بها بعثات الشرطة، وهي دعم شرطة الدولة المضيفة. مرة أخرى الحالة، في مالي مفيدة شأنها شأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عندما يتعلق الأمر ببناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وحالة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان عندما يتعلق الأمر بتقديم الدعم للشرطة المحلية في إنشاء قدرات الاستجابة لحالات الطوارئ في جوبا في سياق حماية المدنيين.

وأخيراً الجانب الخامس الذي أود التطرق إليه، والذي تناوله آخرون هو تسليط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه عناصر الشرطة في البعثة فيما يتعلق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. أشارت السيدة بريسيلا ماكوتوس إلى ذلك بوضوح في سياق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. والواقع أن مشاركة المرأة في وحدات الشرطة أكثر من مشاركتها في الوحدات العسكرية ولكن ينبغي عمل الكثير لتحقيق نسبة ٢٠ في المائة المستهدفة التي حددناها لأنفسنا. إن وجود المرأة، كما سبق ذكره، يعمل على بناء الثقة فيما بين السكان المدنيين ويجعل من الأسهل الإبلاغ عن الانتهاكات الجنسية والقائمة على نوع الجنس. يجب علينا أن نلتزم بالقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ومضاعفة الجهود لزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام إن أردنا كفالة فعالية تلك العمليات حقا.

وأخيراً أود أن أبدى ملاحظة عامة. ما فتئت إسبانيا ملتزمة التزاما راسخا بجهود المنظمة لتعزيز نظام عمليات حفظ السلام. وقد تجسد هذا الالتزام في مشاركة إسبانيا الواسعة النطاق في البعثات الدولية تحت رعاية المنظمات

الدولية المختلفة. وفي الوقت الراهن تشارك قوات الشرطة الإسبانية في ١١ بعثة دولية. ولذلك كرسنا اهتماما خاصا لأعمال الأمانة العامة في هذا الصدد، ونرحب بالنتائج التي خلص إليها تقرير الاستعراض الخارجي لمهام شعبة الشرطة وهيكلها وقدراتها الذي طلبه الأمين العام وفقا للقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤). ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات التي تستحق نظر المجلس فيها. ونود أيضا أن نشدد على أهمية وضع الصيغة النهائية للإطار الإرشادي الاستراتيجي لشرطة الأمم المتحدة بحيث يمكن استخدام موارد الشرطة بمعايير موحدة الأمر الذي سيتيح المزيد من الفعالية والكفاءة في تنفيذ ولاياتها.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): هذه مسألة هامة حقا وأود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية. كانت إحاطتهم الإعلامية قيمة للغاية في الواقع. ثمة معلومة رائعة عرفتها هذا الصباح وهي أن ١٩ في المائة من الشرطة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من النساء مما ألهم النساء والفتيات في دارفور.

إن شرطة الأمم المتحدة في صدارة أعمالنا. إذ يساعد الشرطيون والشرطيات تحت راية الأمم المتحدة المجتمعات المحلية المعرضة لخطر العنف ويستجيبون لحوادث الفوضى ويقدمون الخبرة التقنية لتحسين خدمات الشرطة المحلية في الدول الهشة. لكن شرطة الأمم المتحدة تركز جهودها بشكل غير متناسب على الأمن اليومي في الدول الهشة على حساب بناء القدرات في مجالات أخرى. وبالتالي، فالمعضلة الكبيرة أمامنا هي كيف يمكننا تغيير ذلك حتى تحقق شرطة الأمم المتحدة إمكاناتها.

وبدلا من الإدلاء ببيان كامل اليوم أود أن أستمع إلى جميع الحاضرين هنا. وحرصا على تحديث أساليب عملنا، سأتخلى الآن عن الكلمة.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السنغال على تنظيم هذه الإحاطة السنوية والتفاعل المفيد للغاية بين أعضاء مجلس الأمن ورؤساء عناصر الشرطة في بعثات منتقاة من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونحن ممتنون لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد إيرفي لادسوس على تقديم لمحة عامة عن التحديات الراهنة التي تواجهها شرطة الأمم المتحدة. ونحن ممتنون أيضا لرؤساء عناصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على تقديم رؤية مستفيضة لأنشطة شرطة الأمم المتحدة وإمكاناتها والتحديات الراهنة وكذلك سلامتها وأمنها. ونشيد بكل إخلاص بشرطة الأمم المتحدة على ما تقوم به في حماية المدنيين وفي بناء قدرات مؤسسات إنفاذ القانون في البلدان المضيفة.

إن عنصر الشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة يضطلع بدور حاسم الأهمية في منع نشوب النزاعات وإدارتها في مجالات بناء السلام والأمن وسيادة القانون وصون السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وبالإضافة إلى ذلك يقدم عنصر الشرطة الدعم لإصلاح وتطوير الشرطة ومؤسسات إنفاذ القانون والقيام مؤقتا بالعمل الشرطي وغيره من مهام إنفاذ القانون في البلدان المضيفة. إن عنصر الشرطة بوصفه الخط الأمامي لحماية السكان المحليين والتواصل معهم، يعد عنصرا هاما لاستعادة الثقة في الشرطة الوطنية إلى جانب اضطلاعه بدور حاسم الأهمية في الحماية يتركز حول محورين، هما الحماية من العنف الجسدي وتهيئة بيئة آمنة.

وإدراكا لهذا الواقع، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) الذي يعزز دور عناصر شرطة الأمم المتحدة في

حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع؛ وفي تقديم الدعم وإعادة هيكلة وبناء مؤسسات إنفاذ القانون وسيادة القانون; وفي تنفيذ الإصلاحات في قطاع الأمن. كما يدعو القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) الدول الأعضاء إلى تعزيز قدرات وخبرات عناصر شرطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنمية القدرات وبناء المؤسسات ودعم المؤسسات الشرطية للدول المضيفة والاكتفاء الذاتي بها ونقل المهارات والخبرات من أجل ضمان انتقال ناجح ودائم.

ونهدف في بياننا إلى تناول ثلاث مسائل هي حماية المدنيين والشرطة المراعية للاعتبارات الجنسانية وبناء قدرات الشرطة وإصلاح قطاع الأمن. وبما أن المتكلمين السابقين قد تناولوا باستفاضة القضايا الرئيسية التي تبرز الموضوع قيد النظر فلن نكرر ذلك وسنتوقف. ونود أن نطلب من مفوضي الشرطة تقييم أثر القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) بنهجه الشامل تجاه شرطة الأمم المتحدة فيما يتعلق باضطلاعهم بولاياتهم.

وفي الختام، إن السياق المعقد الذي يواجه عنصر شرطة الأمم المتحدة يدعو مجلس الأمن إلى منح ولايات واضحة وذات مصداقية وواقعية وتوجيه استراتيجي لشعبة الشرطة وعناصر شرطة الأمم المتحدة في الميدان وكفالة توفير موارد كافية وإطلاع عنصر الشرطة على الأولويات الوطنية والمحلية بما في ذلك أهداف الإصلاح الرئيسية للدولة المضيفة. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي للبلدان المساهمة بأفراد شرطة إيلاء اهتمام أكبر للتدريب واختيار الأفراد مع كفالة تحقيق نجاحات ملموسة في حفظ السلام وبناء السلام وصون السلام في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بالثناء عليكم السيد الرئيس على عقد جلسة الإحاطة هذه وكذلك على وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد إيرفي لادسوس وعلى مفوضي الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على إحاطاتهم الإعلامية.

لقد مر عامان على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) الذي كان أول قرار بشأن مهام شرطة الأمم المتحدة والذي تم التأكيد فيه على المساهمة القيمة التي تقدمها شرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والتوجيه الاستراتيجي والعملي الذي يقدمه رؤساء عناصر الشرطة من بين خدمات أخرى.

وبالمثل، إنَّ الأهمية والصلة المتزايدة لعمل الشرطة في عمليات حفظ السلام كانتا واضحتَين بعد احتفال مؤتمر القمة الأول لرؤساء الشرطة في حزيران/يونيه هنا في المقرِّ، حيث اجتمع وزراء الداخلية، رؤساء الشرطة وكبار المسؤولين من أكثر من ١٠٠ دولة عضو لتحليل تطور عمل شرطة الأمم المتحدة. وعلى المنوال نفسه، تُسهم الاجتماعات المماثلة لاجتماع اليوم في الحفاظ على الاهتمام المُحفَّز بهذا الموضوع.

إنَّ أوروغواي بلد مساهم طويل الأمد، وملتزم التزاماً رفيعاً بعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي ما يتعلق بمساهمة أفراد الشرطة، شارك بلدي في عمل الشرطة في عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٩١، وكانت مساهمته الأولى في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. وحتى تاريخه، أسهمنا بدون انقطاع في العديد من بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك في موزامبيق، تيمور – ليشتي، الصحراء الغربية، أنغولا، ليبريا، كوت ديفوار وهايتي. ومشاركتنا موجَّهة عموماً نحو نشر ضباط شرطة فرادى، يعملون غالباً بصفة مدرِّبين ومستشارين، ويؤدون مهمات تنفيذية في بعض الحالات أيضاً.

وأوروغواي، بصفتها بلداً مساهماً بوحدات شرطة، تود أن تُعرب عن تقديرها لتقييم عمل شعبة الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام، ولا سيما زياراتها إلى البلدان التي تقرر المساهمة بأفراد. وفي هذ الصدد، من الضروري الاستمرار في تحسين تدريب وحدات الشرطة المشكَّلة ومسؤولي الشرطة، وبخاصة في مجال حماية المدنيين، آخذين في الحسبان الأجواء التي تزداد تعقيداً، والتي تجري فيها عمليات حفظ السلام.

وأوروغواي، بصفتها بلداً مساهماً بوحدات شرطة، تستوفي جميع متطلبات الأمم المتحدة، بفضل التدريب الذي تقدمه المدرسة الوطنية لعمليات السلام في أوروغواي، حيث يجري تدريب كلا المكوِّنات العسكرية والشرطية للخدمة مع الأمم المتحدة. والتدريب شامل، مع تركيز خاص على سياسات عدم التسامح إزاء التعدي والاستغلال الجنسيين، السياسات الجنسانية والتدريب على حقوق الإنسان.

ختاماً، أود أن أوجِّه استفساراً إلى السيد مونشوت، مفوض الشرطة لدى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. والبعثة مشهود لها بإنجازاتها طوال السنين، في تدريب الشرطة الوطنية الهايتية، فضلاً عن التقدم الذي أحرزته على صعيد التكاملية، الاستخدام التدريجي للقوة والتعاون المشترك بين الشرطة والمكوِّنات العسكرية للبعثة، إذ تعمل دعماً للشرطة الوطنية وبالتنسيق معها. وإنني أؤكد بشكل خاص النتائج الطيبة التي تحققت مع التطبيق التنفيذي لآلية ١، ٢، ٣. وكما ذكر السفير باور، يتعيَّن على استراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام لدى مجلس الأمن، أن تأخذ في الحسبان بصورة مطلقة حقيقة أنَّ تعزيز الشرطة الوطنية يسمح للمكوِّن العسكري بالانسحاب أولاً، لتعقبه شرطة الأمم المتحدة، ممَّا يبشِّر بنجاح البعثة.

وفي هذا الصدد، أود أن أسأل عمَّا إذا كان التقدم المحرَز في تدريب الشرطة الوطنية الهايتية وفي التعاون المذكور آنفاً، يمكن أن يشكل أساساً لاستراتيجية الخروج ونقل المسؤوليات في قطاع الأمن، بهدف الانسحاب التدريجي مستقبلاً، للمكوِّن العسكري في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

السيد فيترنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقْد هذه الجلسة الهامة، وأن أشيد مجدداً بمساهمة السنغال المتميزة في مساعي الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أيضاً الإعراب عن امتناني لوكيل الأمين العام لادسوس على إحاطته الإعلامية القيِّمة. وإننا نتطلع إلى تسلُّم تقرير الأمين العام ذات الصلة.

إنَّ وفد بلدي ممتنٌ امتناناً خاصاً لمفوَّضي شرطة الأمم المتحدة الذين قدَّموا لنا إحاطاتهم الإعلامية اليوم. وقد تشرَّفتُ شخصياً برؤية ضباط الشرطة الشباب في الميدان، ولا سيما في مواقع حماية المدنيين، أثناء وجودي في بعثة مجلس الأمن إلى جنوب السودان، فعملهم موضع تقدير رفيع حقاً.

إنَّ أوكرانيا تدعم بنشاط عمل الأمم المتحدة الشُرَطي في جهودها لتعزيز كفاءة العمليات الميدانية، بما يشمل المساهمة بخيرة ضباط شرطتها في البعثات. وبصفتنا بلداً مساهماً فعَّالاً بوحدات شرطة، نلاحظ أنّ العمل الشُرَطي مسعىً واعدٌ جداً لمنظمتنا، على الرغم من التحديات التي يواجهها رجال ونساء بالزي العسكري، تابعون للأمم المتحدة.

وبينما الأنشطة في البعثات المتقلبة، مثل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تتصدَّر العناوين الرئيسية اليوم – وبجدارة – فإنه لا يسعني إلاَّ التنويه بالإنجازات في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الأخرى، حيث نُشِرت وحدات شرطة الأمم المتحدة، مثل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

ونحن نرحب بحقيقة أنَّ موظفي الخِفارة التابعين للأمم المتحدة قد تحسَّنوا كثيراً في الحجم والنطاق، لكي يستجيبوا لديناميات النزاع المتغيرة، ويضمنوا التنفيذ الكفيَّ للولايات، مع المراعاة اللازمة لسلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. والتحديات التي تواجهها مكوِّنات شرطة الأمم المتحدة في الميدان، تطورت بشكل بارز أيضاً، وتقتضي إمعاناً شاملاً من قِبَل المجلس. وفي هذا السياق، أود تسليط الضوء على عدة نقاط، وسأحاول فعل ذلك بالروحية المقترحة من وفد المملكة المتحدة.

أولاً، ترحب أوكرانيا بالتقدم المُحرَز في تطوير الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية. ونحيِّي أيضاً مؤتمر القمة الأول لروساء شرطة الأمم المتحدة، الذي نظمته شعبة الشرطة في حزيران/يونيه الماضي. وقد زوَّدَنا هذا الحدث بأساس صلب للمزيد من تعزيز التعاون الدولي في عمل الأمم المتحدة الشُرَطي.

ثانياً، إنَّ تعقيد المهمات والاحتياجات المتزايدة في بناء قدرة الشرطة المؤسسية، في أجواء ما بعد النزاع، يتطلب من الدول الأعضاء ترشيح أكثر ضباط الشرطة أهلية ومهارة للبعثات. وفي هذا الصدد، ترى أوكرانيا أنه ينبغي تعزيز التدريب قبل الانتشار وفي البعثة لأفراد الشرطة، لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. ونعتقد أيضاً أنَّ ضمان الاستعداد للانتشار والأداء المتزايد يستدعي الإجراءات الجماعية والمنسَّقة للأمانة العامة والدول الأعضاء. ومركز تدريب الشرطة على حفظ السلام في أوكرانيا، مع دورته قبل الانتشار، وفقاً لمعايير الأمم المتحدة، هو مساهمتنا في هذا المشروع المشترك.

ثالثاً، نعتقد أنَّه ينبغي تزويد عمليات حفظ السلام بولايات مرِنة، كافية لضمان الأمن والنظام العام، بما يشمل وقف التدفقات غير المشروعة من الأسلحة والمرتزَقة عبر الحدود. وينبغي أن تكون لدى بعثات السلام الوسائل والموارد الضرورية للرصد والتحقق الفعالَين لوقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة ونزع السلاح.

رابعاً، أود تسليط الضوء على أهمية أن تسجِّل البلدان المساهمة بوحدات شرطة وتُدير كل التزامات وحدة الشرطة المشكَّلة، عبْر نظام تأهب قدرات حفظ السلام. ومن الأساسي ضمان قدرة الأمم المتحدة على نشر قوات الشرطة في مواقع جديدة أو قائمة، فضلاً عن الحفاظ على حركتها في الميدان. وتشكيل القوت ونشرها في الوقت المناسب شرط مسبق لنجاح البعثة.

خامساً، إنَّ العمل الشُرَطي الناجح للأمم المتحدة غير ممكن بدون فهم مشترك لمعايير الأمم المتحدة ووقائعها في الميدان. وإذ أستذكر البيان الرئاسي S/PRST/2015/26، المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بشأن استنتاجات تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، فإنني أود أن أؤكد ضرورة تعزيز التعاون الثلاثي بين البلدان المساهمة بوحدات شرطة، الأمانة العامة والمجلس. وبالتحديد، يمكن للإحاطات الإعلامية المتعلقة بالشرطة والأكثر تواتراً، المقدَّمة من الأمانة العامة، تحسين تبادل المعلومات، بما في ذلك قبل تكليف عناصر الشرطة بولايات البعثات.

أخيراً، إنَّ المساعدة للدول المضيفة في بناء القدرات لحماية المدنيين ومكافحة الإرهاب، مهمة حيوية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي تزويد مكوِّنات الشرطة، بصفتها جزءاً لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام، بتكنولوجيات متطورة وولايات واضحة.

وأود أن أختتم بشكر رؤساء مكوِّنات الشرطة وأفرادها على خدماتهم المكرَّسة للأمم المتحدة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): نود أن نشكر السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ومفوضي الشرطة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على الإحاطات الإعلامية التي قدموها. واليوم، ينتشر أكثر من ١٣ ٠٠٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ١٣ عملية لحفظ السلام وخمس بعثات سياسية خاصة. وهم يؤدون مهامهم بتفان في حالات عصيبة ومعقدة. وتشيد الصين بروحهم للتفاني والتضحية.

وتمر الحالة الدولية حاليا بتغيرات عميقة. فالصراعات والنزاعات آخذة في أن تصبح أكثر تنوعا. إن سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمهام المحدد لها إنجازها تزداد تعقيدا. وهناك زيادة مطردة في عدد الولايات المسندة إلى شرطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وحان الوقت لينظر المجتمع الدولي بتعمق في الظروف التي تواجه شرطة حفظ السلام ومهامها وطريق المضي قدما باستكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتحسين عملها. وتود الصين أن تتبادل منظورها بشأن الموضوع على النحو التالي.

أولاً، إنّ مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومبادئ حفظ السلام الثلاثة – موافقة البلد المضيف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولايات – تشكل الركيزة الأساسية لعمليات حفظ السلام. وهي توفر ضمانة هامة لعمل الشرطة بفعالية. ومن الضروري الاحترام الكامل لسيادة البلدان المضيفة، والاستماع بتأن لآرائها والتواصل معها بصورة أفضل بشأن مسائل مثل مدة الانتشار وتعديلات الولايات. وحينما، نتيجة للظروف المتغيرة، يطالب البلد المضيف بخروج شرطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، ينبغي للأمانة العامة أن تحدد مهلة زمنية واضحة للخروج بموجب التوجيه السياسي لمجلس الأمن بغية تفادي البقاء إلى أجل غير مسمى في البلد المضيف.

ثانيا، يجب أن تكون ولاية لأية شرطة لحفظ السلام واضحة وممكنة التنفيذ ومركزة. وتجابه عناصر شرطة حفظ السلام بالعديد من العوامل المعقدة في الميدان مع ظروف متغيرة على الدوام. وينبغي أن يراعي تصميم أية ولاية للشرطة على نحو متكامل الاحتياجات ذات الأولوية للبلد المضيف والوقائع السائدة وقدرات البلدان المساهمة بأفراد شرطة والعوامل الأخرى، والتأكد من أن ولايتها واضحة، وقابلة للتنفيذ وخاضعة للتقييم في الوقت المناسب في ضوء المطالب المتغيرة لكي يمكن تعديل الأولويات ومجالات التركيز باستمرار من أجل خدمة الأهداف الأساسية لعملية حفظ السلام المعنية.

ثالثا، على الأمانة العامة أن تنظر بصورة شاملة في السياق الجديد لحفظ السلام والتحديات التي تجابه عمل شرطة حفظ السلام بالنظر إلى الصورة الكاملة والآفاق الطويلة الأمد ومواصلة التركيز على العمليات الحرجة، وتحسين تلك الأعمال بطريقة منهجية وزيادة فعالية أعمال الشرطة وقدرتها على التكيف في مواجهة التعقيدات. وينبغي للأمانة العامة أن تولي اهتماما خاصا لتعزيز قدرات البعثات على القيادة في حالات الطوارئ وتعزيز التنسيق فيما بين الشرطة والعناصر المدنية والعسكرية. وعليها وضع القواعد الأمنية لشرطة حفظ السلام والتنسيق مع البلدان المساهمة بأفراد الشرطة والبلدان المضيفة وتحسين قدرات الإنذار المبكر وتبادل المعلومات الداخلية وضمان ما يكفي من تدابير السلامة وتوافر المعدات واللوازم الطبية. والهدف المنشود هو رفع مستوى الأمن في جميع المجالات.

رابعا، إن دور البلدان المساهمة بأفراد شرطة ينبغي أن يولى الأهمية الواجبة. فالبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة

بأفراد شرطة هي الجهات الفاعلة الرئيسية في تنفيذ عمليات حفظ السلام. ويتوقف التطوير الطويل الأجل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة. ولا بد من الاعتراف بإسهاماتها وتضحياتها واحترامها. ومن شأن عدم القيام بذلك أن يضر بالتنمية الطويلة الأجل لعمليات حفظ السلام. وينبغي تعزيز الاتصالات بين مجلس الأمن والأمانة العامة، من ناحية، والبلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد الشرطة، من ناحية أخرى. وينبغي الاستفادة الكاملة من دور اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة وأن يمنح صوت أكبر البلدان المساهمة بأفراد شرطة والبلدان المساهمة بقوات.

إن الصين أكبر البلدان المساهمة بأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. لقد أولت شرطة حفظ السلام الصينية، المخلصة في أداء مهامها بدقة، اعتبارا بارزا لنفسها وحظيت بتقدير واسع من الأطراف المختلفة. وبدأت الصين المساهمة بأفراد الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عام ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين، أرسلنا ما يقارب ٢٥٠٠ من أفراد الشرطة إلى مناطق البعثات مثل تيمور – ليشتي والبوسنة والهرسك وأفغانستان وكوسوفو وهايتي. وفي اللحظة التي نتكلم فيها، يعمل أكثر من ١٧٠ من ضباط شرطة حفظ السلام الصينيين في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبعثات الأخرى. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعلن رئيس الصين، السيد شي جينبينغ، عدة مبادرات رئيسية من جانب الصين لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك، في جملة أمور، الاضطلاع بدور ريادي في إنشاء وحدة شرطة مشكلة احتياطية وتوفير التدريب لشرطة حفظ السلام من البلدان الأخرى. وفي الوقت الراهن، يجري الوفاء بجميع التزاماتنا. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتقديم إسهام إيجابي في تعزيز تنمية شرطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي صون السلام والأمن الدوليين.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس، فضلا عن مفوضي الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على ما قدموه من إحاطات إعلامية زاخرة بالمعلومات. كما نشكر جميع الموظفين على تنفيذهم بحسن نية لمهمة صون السلام والأمن في حالات صعبة.

وبالنسبة لنا، فإن هذه الجلسة رمزية لأن اليوم في روسيا هو يوم جنود الشرطة والشؤون الداخلية – يوم عطلة الشرطة الروسية المهنية. ونعتبر عناصر الشرطة جزءا لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فهي تسهم في الاضطلاع بالولاية الفريدة لجميع البعثات، على نحو ما تحدده خصائص كل حالة على حدة في بلدان الانتشار.

واليوم، تواجه شرطة الأمم المتحدة مهمة مؤرقة تتعلق بالصعوبة المتزايدة لولايات البعثات وطابعها المعقد. وهي ترصد الحالات وتبلغ عن انتهاكات النظام العام، ولكنها تفعل أكثر من مجرد ذلك. فهي تقدم المساعدة إلى الهيئات الوطنية في حماية المدنيين وتضطلع بدور فرعي هام في إصلاح مؤسسات إنفاذ القانون بعد انتهاء النزاع، فضلا عن تحسين القدرات الوطنية للبلدان المضيفة. ونحن نسترشد بالفكرة التي مفادها أنه على الشرطة، وهي تقدم تلك المساعدة باسم المجتمع الدولي، تماما مثل جميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، أن تمتثل لولايات مجلس الأمن بلا كلل وأن تتمسك بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. وعلينا بالضرورة الاعتراف بأن الأهمية المتزايدة

للشرطة تفرض مسؤولية خاصة على حفظة السلام والقادة، وتقتضي منطقيا تكييف هيكل شرطة الأمم المتحدة.

ونعتقد أن جزءا حاسما من تنفيذ الولايات بفعالية تتمثل في إقامة حوار وعلاقات قائمة على الثقة وبناءة مع البلدان المضيفة، وعند الاقتضاء، مع أطراف النزاع الأخرى. ففي ذلك السياق وحده يمكن أن يصبح تقديم المساعدة في حماية المدنيين فعالا بشكل ملموس. وأثناء العمل في السياق الصعب للتهديدات غير المتناظرة، وبالتعاون الوثيق مع السكان المحليين، تقوم حاجة إلى التنفيذ الدقيق لما يسمى بالنهج المرتكز على الإنسان. ويتألف ذلك النهج فقط من الحاجة، عندالاقتضاء، إلى الانخراط في الاتصال القائم على الثقة مع السكان المحليين. وأي خروج عن مسار التقيد بهذا المبدأ يثير الخطر المتمثل في الاتهام بانتهاك مبدأ الحياد.

وأود أن أعرض مثالا، تقدم شرطة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الدعم إلى ما يسمى بلجان الحماية المجتمعية. وتلك اللجان تتألف فقط من إحدى قبائل المنطقة، وهي دينكا نقوك. أما القبيلة الأخرى، المسيرية، فهي تعارض إنشاء اللجان. وبذلك، يبدو أن ذوي الخوذ الزرق يدعمونه الإجراءات الانفرادية التي يتخذها طرف واحد في النزاع، هو دينكا نقوك، الأمر الذي يتنافى مع مبدأ الحياد وموافقة الجانبين. وفضلا عن ذلك، نعتقد أن على شرطة الأمم المتحدة ألا تتولى مهمة سياسية غير أصيلة – في حالة رصد حقوق الإنسان، على سبيل المثال. فتلك المهمة مخصصة لهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

ونود أيضا أن نشير إلى مسألة جمع المعلومات وتحليلها. ونشاطر الرأي القائل إنه بدون هذه المسألة، من الصعوبة بمكان العمل بصورة فعالة في الميدان. ومع ذلك، يتعين ألا يضطلع بتلك الأنشطة إلا بظهور نهاية واضحة في الأفق وبالوسائل القانونية وبالاتفاق مع البلد المضيف، مع التمسك الكامل بسيادة ذلك البلد.

إن فكرة الاستخبارات والفهم الكلاسيكي لها لا تنطبق في هذه الحالة.

وتتمثل إحدى المهام الرئيسية لقادة عناصر الشرطة والبعثات بشكل عام في تقديم مساعدة خاصة في مجال تعزيز قدرة البلدان المضيفة على مواجهة التحديات المتعلقة بإنفاذ القانون، مثل تبادل خبراتها وتدريب الموظفين. وتتحمل الشرطة المحلية المسؤولية الرئيسية عن ضمان أمن المدنيين. ومن الأهمية بمكان تجنب الحالات التي، نتيجة وجود البعثات لسنوات طويلة، يحل فيها في الواقع حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة محل الشرطة المحلية. وبدون زيادة الإمكانات المحلية، لا يمكن أن يكون ثمة استراتيجية خروج مستدامة للأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يتمثل جانب آخر مهم في ضرورة فهم وحدات شرطة الأمم المتحدة لمهامها بوضوح، وأن تتصرف بطريقة مهنية وتكون مجهزة ومدربة بشكل مناسب. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد مبادرات العديد من المنظمات الإقليمية، ولا سيما مبادرة الاتحاد الأفريقي، الرامية لزيادة مستوى تدريب عناصر شرطته. وهذا مجال للتعاون الدولي أقره بشكل خاص مؤتمر قمة رؤساء الشرطة الذي عقد في شهر حزيران/يونيه، بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمانة العامة والوجود الميداني للأمم المتحدة. وأعلن الوفد الروسي خلال هذا الاجتماع، أنه سيضاعف عدد أفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام. وقد جرى ذلك فعلا. كما أن عشرين في المائة من أفراد الشرطة الروس هم من النساء.

إننا نعتزم أيضا توسيع نطاق مشاركتنا في مجال تدريب الشرطة الدولية. وعلى مدى السنوات الـ ١٦ الماضية، جرى تدريب قوات شرطة حفظ سلام أجنبية، بما في ذلك القادة،

من أكثر من ٥٠ بلدا، أساسا في أفريقيا، وتم تدريبهم في مركز تدريب في مدينة دوموديدوفو. ولدى الاتحاد الروسي خبرة فريدة من نوعها في مجال التدريب المهني لقوات حفظ السلام، ونحن على استعداد لتبادلها. ونحن مقتنعون بأن حفظ السلام الشرطي يجب أن يكون محور اهتمام الدول الأعضاء. ولا يمكن أن تشكل التقييمات الخارجية المستقلة، بديلا لمناقشة قضايا الشرطة داخل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وينبغي أن تكون مناقشات الجوانب الأكثر صعوبة، وعلى وجه الخصوص، هيكل قوات الشرطة، شفافة. وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أن أفضل شكل للحوار موجود بالفعل في الفريق العامل المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التابع لمجلس الأمن، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة، التي تمثل فيها جميع الدول المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بدون الاستثناءات المصطنعة التي ظهرت للأسف خلال مؤتمر قمة الشرطة، جنبا إلى جنب مع البلدان المضيفة الحالية والمحتملة.

السيد قنديل (مصر): أتوجه في البداية بالشكر إلى السادة رؤساء المكون الشرطي على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة، وأعرب لهم عن بالغ تقديرنا للجهود والتضحيات التي يقدمونها في عمليات حفظ السلام من أجل تعزيز السلام وتحقيق الاستقرار.

إن المكون الشرطي يؤدي دورا محوريا في تنفيذ ولايات البعثات الأممية، من خلال بناء القدرات المؤسسية الوطنية أو تمكين الدول المضيفة من فرض سيطرتها الأمنية على كافة أراضيها، كما أن المكون الشرطي يعد نقطة الاتصال الأولى للأمم المتحدة مع المدنيين وبالتالي يؤدي دورا مهما في تعزيز ثقة المجتمعات في البعثات الأممية، مما يعزز قدرتها على تنفيذ ولاياتها.

لقد أحطنا علما بالتوصيات الصادرة عن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، ونؤكد في هذا الصدد ضرورة تناولها في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، كونها اللجنة المنوط بها تناول جميع السياسات المتعلقة بعمليات حفظ السلام، كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لطرح السؤالين التاليين على السادة مفوضي الشرطة، وسؤالي الأول موجه للمفوض الشرطي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إننا نقدر التحديات الجسيمة التي تواجهكم في تنفيذ ولاية البعثة الأممية في جنوب السودان، خصوصا فيما يتعلق بحماية المدنيين وشاهدنا خلال زيارة المجلس لجوبا وواو في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، حجم الجهد المبذول لتجاوز هذه التحديات في بيئة غير ودية، كما شاهدنا التحدي المتمثل في تأمين مخيمات حماية المدنيين، السؤال هو، ما هي الخطة الموضوعة وما هو التقدم المحرز حتى الآن في اتجاه تطوير وبناء قدرات جهاز الشرطة في جنوب السودان. والسؤال الثاني موجه إلى السيد المفوض الشرطي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تعتبر وحدة التجميع المركزي لكل مصادر المعلومات، نموذجا تجريبيا لمشروع تطوير وحدات استخبارية في بعثات حفظ السلام، ورغم فوائد مثل تلك الوحدات فلا تزال هناك بعض المخاوف المتعلقة بسيادة الدولة على المعلومات التي تحصل عليها القوات الأممية ومدى تنسيقها مع سلطات الدول المضيفة. وفيما يخص الدور الحيوي للقوات الشرطية في التواصل المجتمعي، لدينا سؤالان، إلى أي مدى قامت وحدة التجميع المركزي لكل مصادر المعلومات بتزويد المكون الشرطي بتقييمها للمخاطر التي تتعرض لها تلك القوات؟، والسؤال الثاني، هل يتم التنسيق مع الحكومة بشأن المعلومات التي تحصل عليها القوات الشرطية؟

مرة أخرى، أنتهز هذه الفرصة لأعرب للسادة مفوضي الشرطة عن فائق التقدير للجهود والتضحيات التي يقدمونها لعمليات حفظ السلام الأممية.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام السيد لادسوس، ومفوضي الشرطة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على تشاطر تجاربهم معنا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لجميع قوات حفظ السلام على إسهامها في مواجهة تحديات صعبة في الميدان. وتذكرنا الإحاطات الإعلامية المقدمة اليوم بالولايات المعقدة والمتنوعة التي تضطلع لها عناصر شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك حماية المدنيين، وتهيئة الظروف الملائمة لتقديم المساعدات الإنسانية، ودعم عمليات السلام وإعادة هيكلة وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان.

وأود التركيز اليوم، على بناء قدرات الشرطة الوطنية، وذلك تمشيا مع العرض الذي قدمه السيد مونشوت، مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولكنني استمعت أيضا باهتمام إلى الإشارة إلى بناء قدرات قوات الشرطة المحلية، التي تشمل التركيز الجنساني، التي قدمها مفوض شرطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأعتقد أن إحدى أولوياتنا في الأجل الطويل تتمثل في المساعدة على بناء وإصلاح مؤسسات الشرطة وإنفاذ القانون في الدول المضيفة، على الرغم من أن ذلك قد لا يكون دائما على رأس الأولويات في جميع الحالات على المدى القصير، كما أشار أحد مقدمي الإحاطات الإعلامية. وستمكن تلك العملية هذه المؤسسات من القيام بدور مستدام في مجال حفظ السلام والأمن، بما في ذلك بعد انسحاب عمليات حفظ السلام.

كانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، مثالا قويا بشكل خاص على نجاح نشر أفراد الشرطة المدنية. وحدد قادة الشرطة الوطنية أهم التحسينات في مجال الدعم الإداري مثل إدارة المشاريع، والتدريب، وتطوير وصيانة قواعد البيانات، والموارد البشرية والمالية. وساهم العمل لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية في إغلاق البعثة بنجاح في نهاية عام ٢٠١٢.

وأعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يمكن أن تكون مثالا ناجحا آخر في هذا المجال. وإذ تبقى التحديات ماثلة، فإن البعثة قد نجحت في دعم الشرطة الوطنية الهايتية في عدد من المجالات التي تتمحور حول القدرات وسيادة القانون. وقد تم إحراز تقدم من خلال برامج الحد من العنف المجتمعي وتحسين إجراءات العدالة الجنائية وإصلاح قطاع الأمن والدوريات المشتركة والخفارة المجتمعية ووضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

ويمكن لجهود بناء القدرات هذه أن تؤدي دورا رئيسيا في تمكين عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من خفض قوامها تدريجيا والانسحاب في نهاية الأمر. وأشكر السيد مونشوت، في ذلك الصدد، على تزويدنا بإحصائيات مثيرة للاهتمام عن التحسينات وقائمة بالتحديات المتبقية. وأود أن أسأل السيد مونشوت إن كان يمكنه أن يعطينا، بعبارات محددة، بعض الأمثلة على حالات النجاح والدروس المستفادة من معالجة التحديات التي واجهته على أرض الواقع فيما يتعلق ببناء قدرات الشرطة.

السيد والبريدج (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أنا أيضا أن أشكر السيد لادسوس ومفوضي الشرطة الأربعة على إحاطاتهم الإعلامية القيمة والزاخرة بالمعلومات في هذا الصباح. وتغتنم نيوزيلندا هذه الفرصة لتشيد بالجهود التي يبذلها كل منهم وبجهود الأفراد العاملين تحت إمرتهم في العمل على الوفاء بالولايات التي حددها مجلس الأمن. وتتطلع نيوزيلندا إلى تنفيذ التوصيات والاستعراض

الخارجي لمهام وهيكل وقدرة شعبة شرطة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد منظور أكثر تركيزا على الميدان وموجه نحو تحقيق النتائج لشرطة الأمم المتحدة – وهو أمر يُنتظر أن يكون له تأثير مباشر وإيجابي على العمل الجيد الذي يضطلع به مفوضو الشرطة جميعهم.

وتدرك نيوزيلندا أهمية بناء القدرات وتحقيق استقرار وأمن دائمين والحاجة إلى توظيف أفراد شرطة محنكين وذوي مؤهلات مناسبة، يقدرون على المساهمة بفعالية في بناء المهام الأساسية للشرطة الوطنية في البلدان التي ينتشرون فيها. ويشمل ذلك توظيف مزيد من الموظفات المؤهلات تأهيلا مناسبا، بالنظر إلى المساهمة الفريدة للمرأة في حل النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وهي نقطة أثارها السيد لادسوس والمفوض ماكوتوس والعديد من أعضاء المجلس الآخرين الجالسين حول الطاولة اليوم. كما ينبغي ربط بناء القدرات بضرورة تنفيذ ولايات متسلسلة ومرتبة الأولويات، من شأنها السماح بتحول التركيز في التوظيف من الحماية إلى التنمية مع تطور البعثات.

ويسلط الموجز التنفيذي، الذي نُشر في الأسبوع الماضي، عن التحقيق الخاص المستقل في أعمال العنف التي وقعت في جوبا بين ٨ و ١١ تموز/يوليه، الضوء على عدد من أوجه القصور في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، ونرى أن الإحاطة الإعلامية التي قدمها مفوض شرطة البعثة أمام مجلس الأمن اليوم بشأن إدارة الأزمات قد جاءت في الوقت المناسب. ونشكره على نظرته المتعمقة وعلى موافاتنا بآخر التطورات. ونرى أنه يجدر تسليط الضوء على أن الأمر لا يتعلق بوجود خطط قائمة فحسب، وإنما يتعلق أيضا بضمان أن تكون تلك الخطط مفهومة للجميع وأن يتم التدريب عليها واستعراضها بانتظام، بحيث يعمل الجميع – في حالة بعثة جنوب السودان – من أجل تحقيق هدف الوفاء بولاية حماية المدنيين على نحو فعال.

ومع ذلك، تسلم نيوزيلندا بأن ولايات حماية المدنيين، بحكم طبيعتها، معقدة وتتطلب تطبيق قواعد اشتباك نشطة وقوية.

ونرحب بفرصة التفاعل في جلسة اليوم. وبخصوص الرد على الأسئلة التي طرحها زملائي حول هذه الطاولة، سنكون ممتنين لأي تعليقات محددة أخرى من قبل مفوضي الشرطة عن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن وشعبة شرطة الأمم المتحدة تحسين المساعدة المقدمة لهم وللأفراد العاملين تحت إمرتهم من أجل تنفيذ ولاياتهم في الميدان.

وعلى وجه الخصوص، بالنسبة للمفوض مونيامبو، تعرب نيوزيلندا عن اهتمامها بمعرفة التدابير المتخذة لمعالجة المسائل المثارة في التحقيق الخاص، لا سيما من حيث صلتها باتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات من قبل وحدات الشرطة المشكلة ودورها في حماية المدنيين. وقد رحبنا، في ذلك الصدد، بتعليقاته اليوم بشأن أهمية ضمان أن يمتلك جميع أفراد الشرطة مجموعات المهارات ذات الصلة، ولكن أيضا العقلية السليمة للاستجابة السريعة والملائمة في حالات الأزمات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل السنغال.

في البداية، أشكر السيد لادسوس ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين في هذا الصباح على قبولهم دعوتنا وفي المقام الأول، على توضيحهم للظروف الصعبة السائدة في عملياتنا، والتي يجري في ظلها إنجاز مهامنا من أجل خير البشرية. وفي هذه الساعة المتأخرة، لا أكاد أحتاج إلى التأكيد على الأهمية المتزايدة للشرطة في عمليات حفظ السلام حيث أن مقدمي الإحاطات الإعلامية قاموا بذلك بما فيه الكفاية وزيادة. وسأكتفي بذكر لماذا بادر وفد بلدي إلى عقد هذه المناقشة.

إن السنغال هي أكبر مساهم بوحدات شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونظرا للدور المتنامي للشرطة في

تلك البعثات، رأي وفد بلدي فائدة في اغتنام هذه الفرصة – ونحن نترأس المجلس في هذا الشهر، وكذلك أثناء أسبوع شرطة الأمم المتحدة، ليطلب من أعضاء المجلس المشاركة في هذه الجلسة التحاورية. ونظرا لمشاركة بلدنا بتسع وحدات شرطة مشكلة في ست مراكز للشرطة، بما مجموعه ١ ٢٥٠ فردا في جميع أرجاء مسرح عملياتنا والذي يشمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو،، ناهيك عن أفراد الشرطة المنتدبين، ستجني السنغال فائدة كبيرة من هذه المناقشة من خلال تشاطر مساهماتها وخبراتها ولكن، قبل كل شيء، من خلال الاستماع إلى الآخرين والطلب منهم تقديم أفكارهم من أجل تحسين سياساتها في تدريب ونشر وحدات الشرطة المشكلة في عمليات حفظ السلام.

وتبدو التوصيات الـ ٦٥ المنبثقة عن التقييمات – التي نظمها السيد لادسوس – بشأن وحدات الشرطة، بما في ذلك الوثائق المتعلقة بالتوجيه الاستراتيجي، خطوة في الاتجاه الصحيح. فقد تم تحديد أوجه القصور والضعف ومجالات التحسين – والتي سأذكر أمثلة قليلة لها، وهي تحديدا: النشر المتأخر غالبا للشرطة في البعثات، والذي يسفر عن عدم إدراج الجوانب الإنمائية في خطط العمل الأولية؛ ونشر أفراد غير مؤهلين، وذلك في الغالب بسبب سوء التدريب مما يعوق قدرتهم على القيام بعمليات؛ والصعوبات التي تجدها شعبة الشرطة في ملء الشواغر داخل قوات البعثات؛ وإعداد ولايات بالغة الجمود بشكل لا يتلاءم مع التطورات المحددة وغير المتناظرة في الميدان؛ وعدم وجود نظام موثوق وفعال لتبادل المعلومات وجمع الاستخبارات، من شأنه أن يمكننا من أن نكون استباقيين؛ ولكن أيضا الصعوبة التي تواجهها البعثات في منع سوء سلوك موظفيها، الأمر الذي يشوه صورة الأمم المتحدة.

وقد أكدنا جميعا على الافتقار إلى وجود موظفات، اللائي يكن وجودهن في كثير من الحالات أكثر ملاءمة لجهود الشرطة المحلية. وقد كان الرقم المذكور هو ١٧ في المائة، لا ٧ في المائة، ولكن في العملية المختلطة، مع وجود رئيسة للبعثة، فإن نسبة ١٩ في المائة تمثل درجة كبيرة من التحسن.

وأود الآن أن أسأل مقدمي الإحاطات الإعلامية بضعة أسئلة، أولها السؤال الذي طرحه الوفد الفرنسي بشأن مسألة اللغة التي تعمل بها البعثات في مختلف المسارح. والثاني يتعلق بحقيقة تزايد نشر بعثات حفظ السلام في بيئات عدائية بحاجة إلى معدات صالحة وأفراد مدربين تدريبا جيدا بغية الاضطلاع بالمهام المعقدة بفعالية. وقد أعربت إدارة السيد لادسوس مرارا عن أسفها بسبب الافتقار إلى توافر المعدات. ومن ناحية أخرى، فإن بعض البعثات لديها مشاكل تتعلق بالافتقار إلى وجود موظفين إداريين مؤهلين. فما هي الآثار المترتبة لتلك العوامل على تنفيذ الولايات؟ وهذا السؤال موجه لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الأربعة والسيد لادسوس.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فقد ألحق الإعصار ماثيو مؤخرا أضرارا مادية جسيمة بالبلد وأدى إلى تدهور كبير في الحالة الإنسانية هناك. وقد تعين على البعثة أن تنغمس في مساعدة السكان، الذين كانوا متضررين بشدة في وقت كانت فيه الحالة الأمنية آخذة في التدهور، مما اضطر عنصر الشرطة إلى إضافة مساعدة السكان إلى مهامه التقليدية. ففي رأي المفوض، كيف تمكنت الشرطة

من الجمع بين المهمتين؟ وما هي القيود التي ظهرت من حيث الأفراد والمعدات؟

وفيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فيما يخص حماية المدنيين، ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان توفير حماية مادية أفضل للمرأة في دارفور – والسيدة ماكوتوس امرأة وقائد قوة – المعرضة في أحيان كثيرة لخطر الاغتصاب على يد الجماعات المسلحة؟

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): بعد إذنكم، سيدي الرئيس، أعتقد أنه سيكون من الجيد أن نطلب إلى كل من مفوضي الشرطة الأربعة الرد – بإيجاز، سأشدد – على الأسئلة التي تم توجيهها إليهم تحديدا، ومن ثم سيكون بوسعي أن أكمل إجاباتهم. أعتقد أن هذا سيكون أكثر منطقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماكوتوس.

السيدة ماكوتوس (تكلمت بالإنكليزية): أود الإعراب عن تقديري لجميع التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس. فهي مفيدة للغاية بالنسبة للبعثة، ويمكن أيضا أن تمهد السبيل لمشاركتنا المستمرة فيما يتعلق بالحصول على المزيد من الدعم.

سأبدأ بالإجابة على السؤال الأخير. إن الخطوات التي نتخذها لحماية النساء تشمل فعلا إرسال دوريات معهن، ولا سيما عندما يقمن بأنشطة متصلة بمصادر رزقهن، حيث يكن أكثر عرضة للخطر عندما يقمن بالزراعة وجمع الحطب وجمع العشب الذي يستخدمنه في عملهن. وإلى جانب الدوريات الخاصة بمخيمات المشردين داخليا، أدخلنا الدوريات في المناطق التي تقوم النساء بزيارتها، الأمر الذي خططنا له جنبا إلى جنب مع القيادة النسائية. ومن ثم فإننا نحدد أياما معينة يتمكن فيها من الخروج لجلب المياه وجمع الحطب. وتمكنا أيضا من التدخل بصفة شخصية، باستخدام شبكة الرابطة النسائية لإدخال المواقد المقتصدة في استهلاك الوقود، التي ساعدت في الحد من الحاجة إلى إرسال الدوريات.

كما أود أن أرد بإيجاز على المسألة التي أثارها ممثل فرنسا بشأن اللغة والثقافة. يتعين علينا بالطبع التعامل مع هذه التحديات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونبذل قصارى جهدنا لتعلم اللغات المحلية، وكذلك لتعليم المجتمعات المحلية اللغة الإنكليزية، وقد حسن ذلك من تفاعلنا معها. وهم حقا يقدرون الدروس، ونحن نقدر القدرة على تعلم اللغة العربية.

وتقدر العملية المختلطة العروض المقدمة لتولي مسألة التدريب، على نحو ما أثير هنا اليوم، وأنا على يقين من أن شعبة الشرطة ستتابع ذلك حتى نتمكن من الاستفادة من هذه العروض لإجراء مزيد من التدريب. وأود أيضا أن أذكر الجهود الجارية التي تبذلها شعبة الشرطة بشأن التوجيهات التكتيكية والاستراتيجية لتنمية البعثة. وأود في المقام الأول أن أسلط الضوء على أهمية نشر ٢٠ في المائة من ضابطات الشرطة، بل وأن أطلب أيضا أن نرى ذلك يمتد ليشمل وحدات الشرطة المشكلة، لأن هناك حاجة إليهن. والمشكلة هي أنه أحيانا ما تتعرض النساء لهجوم من جانب رجال يحملون بنادق، ونتيجة لذلك، أحيانا ما يشعرن عند القيام بالدوريات بالخوف لأن معظم الدوريات تكون أيضا مؤلفة من رجال يحملون أسلحة. ولذلك نود أن نرى مزيدا من النساء في وحدات الشرطة المشكلة.

وتعد شبكة الرابطة النسائية السالفة الذكر من الجهات الأخرى التي نتلقى منها إرشادات. ومن بين مبادرات شعبة الشرطة هي مبادرة مجموعة الأدوات الجنسانية، التي تساعدنا على تكييف تواصلنا مع المجتمعات المحلية في جهودنا الرامية

لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويجري تطوير موقع شبكي لمساعدتنا في الوصول إلى النساء والبلدان المساهمة بأفراد شرطة بغية تمكينها من الإسهام بمزيد من النساء في البعثات. كما نشجع تزويد النساء بالتدريب المسبق من أجل تحسين إعدادهن للنشر في البعثات والصمود في ظل الاشتراطات الصارمة للحياة في البعثات. وتقوم شعبة الشرطة أيضا بوضع قائمة بأسماء العضوات، لا سيما القيادات العليا، بحيث يمكن نشرهن بسرعة أكبر عندما تكون هناك حاجة إليهن.

ولذلك فإنني أرى أنه بإمكاننا أن نتخطى المعدل المستهدف البالغ نسبته ٢٠ في المائة للشرطة النسائية الذي حددناه، وأن يكون ممكنا في المستقبل أن يمثل معدل نشر الذكور إلى الإناث متناسبا بالفعل مع السكان، بدعم المجلس. غير أن الأهم، هو أنني أرى أنه ضرورة إذا أردنا تلبية احتياجات السكان من الذكور والإناث والأطفال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد مونيامبو.

السيد مونيامبو (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على تقديرهم للجهود التي تبذلها شرطة الأمم المتحدة.

وأود أن أرد على السؤال الذي وجهه ممثل ماليزيا بشأن دور شرطة الأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان خلال الأزمة. لقد اضطلعت شرطة الأمم المتحدة بالفعل بدور كبير للغاية خلال الأزمة، بل وبعد انتهائها، بما في ذلك في مجالات مثل عمليات البحث، ومكافحة الشغب ومراقبة الدخول عند البوابات، ونشر دوريات فعالة، حتى خارج مخيمات حماية المدنيين. كما أود التشديد على أهمية فهم حالة الخوف مما كان يحدث في بداية الأزمة. وفي ملكال على وجه الخصوص، قمنا بنشر وحدات شرطة مشكلة إضافية لتحصين المدينة، في حين قمنا خلال الأزمة في واو بنشر وحدات أخرى تم نقلها من بانتيو. وخلال الأزمة في جوبا كنا نحمي أربع فئات من السكان – أولئك الموجودون في مواقع حماية المدنيين الفارين من الرصاص؛ وأشخاص آخرون مشردون داخليا؛ وقبيلتا الدينكا والنوير، اللتان كان علينا فصلهما، حيث لم يكن الخلط بينهما ممكنا بسبب التهديدات المتصورة من كل منهما على الآخر.

وكانت لدينا كذلك فئات أخرى من الناس، بمن فيهم غير المواطنين الذين يمارسون أعمالا تجارية بالخارج ويشمل ذلك الإريتريين والإثيوبيين والأوغنديين وبعض الكينيين الذين فروا كذلك إلى مواقع حماية المدنيين طلبا للحماية. ولذلك يمكنني القول أننا قد اضطلعنا بدور رئيسي في حماية جميع تلك الفئات من الناس أثناء الأزمة. وقد واصلنا، بعد الأزمة، استخلاص الدروس المستفادة والتدريب والعمل مع المكونات الأخرى من أجل كفالة حماية المدنيين.

وللرد سريعا على السؤال الذي طرحه سفير مصر عما نقوم به فيما يتعلق ببناء قدرات الشرطة الوطنية لجنوب السودان، أود أن أذكر بأنه ولئن لم تكن لدينا ولاية تتعلق ببناء القدرات، فإن هناك فرصة سانحة بالنسبة للشرطة المتكاملة المشتركة. وقد حاولنا بالفعل، في هذا الصدد، وضع منهج تدريبي وكذلك توفير المدربين الذين سيقومون بتدريب الشرطة المتكاملة المشتركة. وقد تجمع لدينا ٥٠٠ حتى الآن، وسنواصل انخراطنا معهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد مونيامبو على التوضيحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للسيد مونشوت للرد على ما أدلي به من تعليقات وما طرح من أسئلة.

السيد مونشوت (تكلم بالفرنسية): سألت الممثلة الدائمة لماليزيا سؤالا يتصل بالتقدم المحرز في ما يتعلق بالشرطة القضائية. على الرغم من إحراز تقدم لا يمكن إنكاره في مجال

بناء القدرات، لا يزال هناك مجال للتقدم. ولهذا السبب بالذات نؤيد بناء القدرات في مجال الاستخبارات القضائية والتدريب والتحقيق في مسرح الجريمة وعلم الأدلة الجنائية.

ويمكنني أن أعطي مثالا ملموسا على هذا التقدم. فقد حدث هروب جماعي في الآونة الأخيرة من بعض السجون الوطنية. وقد أجرينا عملية كبيرة لم يكن بالإمكان القيام بها إلى تلك الدرجة بدون الاستخبارات التي جمعتها الشرطة الوطنية الهايتية. كما استخدمنا قدرات مراقبة من الجو وفرقها وحدات الطائرات المسيرة من دون طيار التابعة لمكوننا التي أنشئت مؤخرا، بهدف أن يتولى الشريك زمامها.

وأنتقل الآن إلى السؤال الذي طرحه الممثل الدائم لأوروغواي بشأن استراتيجية السحب التدريجي، التي تستند إلى تقييم للكفاءات التي تم تدريسها. فعلى الرغم من أن الحالة ليست هي نفسها بالنسبة للعنصر العسكري، فإن هناك حاجة إلى إجراء دراسة متعمقة لما استفاد منه الشريك. إننا نعمل بصورة منتظمة بشأن هذه المسألة، ويتفق إعداد الخطة الإنمائية الاستراتيجية مع ذلك. ولذا فإن التوقعات إيجابية هنا، غير أنني أعتقد أننا بحاجة إلى إجراء تقييم حتى نتمكن من الإحاطة بالحالة على نحو أفضل عندما يحين الوقت.

وسأل الممثل الدائم لليابان عما تحقق من نجاحات وما استُخلص من دروس. أشير أولا إلى التقدم المحرز في مجال الإدارة الديمقراطية للتجمعات. فقد وضعنا بروتوكولا يعطي أولوية لمشاركة قوة الشرطة الهايتية. ومنذ وصولي، وحتى قبل ذلك، لم تنشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على الخطوط الأمامية. ولذا فإن الشريك قد تولى زمام الأمور فيما يتعلق بأفضل إجراءات التشغيل، على الرغم من أننا ما زلنا بحاجة إلى إحراز تقدم في هذا المجال.

والدروس المستفادة من هذا هي أولا، الاتصال الدائم الذي أسسنا له من خلال ارتباط وحدات إنفاذ القانون الهايتية بمتخصصين من مكون شرطتنا؛ والدرس الثاني هو أهمية صلتي الوثيقة بالمدير العام، التي تمكننا من تعزيز قدرتنا على الاستجابة عندما تكون هناك مشاكل محددة – وسأعود إلى هذه المسألة لاحقا.

ومن الأمثلة الأخرى التي أعتقد أنها إيجابية، تولي زمام الأمور فيما يتعلق بصياغة الخطة الاستراتيجية المقبلة ٢٠١٧-٢٠٢١. وعلى الرغم من أن الخطط الأخرى تتطلب دعما كبيرا، فإن هذه الأخيرة يعدها الشريك حاليا بطريقة أكثر استقلالية، على الرغم من أننا ما زلنا نقدم بعض الدعم.

وبالنسبة للسؤال الذي طرحه رئيس مجلس الأمن، فيما يتعلق بالحالة في جنوب البلد، فقد أدى ذلك الحدث، بطبيعة الحال، إلى تعقيد حالة معقدة أصلا. فقد كانت غير منظورة ووحشية ومفاجئة تماما. وكان علينا أن نعيد التفكير في الحالة بسرعة كبيرة ونستجيب بطريقة ملائمة، على الرغم من أننا كنا منخرطين بشكل أساسي في الأعمال التحضيرية للانتخابات. وكما كنت أقول قبل قليل، فقد اتصلنا على الفور وبشكل حاسم بالمدير العام للشرطة الوطنية بغية تنسيق جهودنا. وقد تعين علي إعادة نشر موظفين مع مراعاة القدرة المتاحة من حيث القدرة على الصمود والدعم الذي يتعين تقديمه للوحدات الأكثر تضررا من هذه الظاهرة المناخية غير المتوقعة. وقد كان ذلك هو السبب وراء نشري الوحدة الرواندية؛ لأن بعض أفرادها كانوا موجودين في بلدة أخرى، لي كاي، التي كانت أقل تأثرا من بلدة جيريمي، حيث كانت توجد عادة.

وقد ملأ الفراغ الناجم عن عملية إعادة النشر هذه – التي كانت ضرورية للغاية من أجل دعم الإدارة المتضررة، وهي إدارة غراند آنس – ٦٥ من أفراد الدرك السنغالي، الذين يمثلون وحدة شرطة مشكلة في بورت – أو – برانس. وبما أن تلك العناصر كانت موجودة بالفعل في لي كاي، فقد

فضلت استخدامها. وبعثت، بطبيعة الحال، بأفراد من الشرطة كتعزيزات، وقد تم كل هذا بالتنسيق مع الشرطة الهايتية.

وأود أن أتطرق للحظة للتحدي اللغوي الذي نواجهه، لأنه هام. إن الأمر متروك للبلدان المساهمة بقوات لبذل قصارى جهودها لكفالة إمكانية استمرار ضباط الشرطة – في الميدان، في البعثة – من الاستفادة من كل أنواع التدريب عن بعد المتاحة كنظام حجر روزيتا، على سبيل المثال. ويتعين علينا أن نشيد بالجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام بشأن هذه المسألة، وأعتقد أن المبادرة بشأن جهود التنسيق المشترك مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية مثيرة جدا للاهتمام في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد مونشوت على التوضيحات التي قدمها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد يعقوبا للرد على ما أدلي به من تعليقات وما طرح من أسئلة.

السيد يعقوبا (تكلم بالفرنسية): أشكر جميع الحاضرين على الاهتمام الكبير بإحاطاتنا الإعلامية، التي أثارت بعض الأسئلة الهامة جدا.

أولا، للرد على السؤال الذي طرحه ممثل فرنسا، أشير إلى وجود جانبين لغويين هنا. لن أخوض في التفاصيل، ولكن فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فإننا نشرنا في المناطق الشمالية – بالإضافة إلى الذين اختاروا الذهاب – أفراد شرطة منتدبين يتحدثون اللغة المحلية، من أجل تيسير الاتصال. وقد شملنا جميع البلدان المجاورة، حتى نتمكن من إيجاد ضباط شرطة يتكلمون اللغات المحلية ذات الصلة.

أما فيما يتعلق بالتكنولوجيا، فاعتقد أنها كانت متطورة نسبيا. وهي مسألة هامة للغاية لأن هناك، للأسف، تهديدا ملحا ولا نملك أي مصادر معلومات بشرية موثوقة تمكننا من تأكيد طبيعة التهديد. غير أن أساليب المراقبة هذه تجعل من الممكن حماية الأفراد والفئات السكانية على نحو أفضل وحماية الولاية. ويجري النظر في اقتناء طائرات مسيرة من دون طيار، فضلا عن جميع القواعد التي تنطبق على استخدامها، ويجري تطويرها حاليا. هذا كل ما أستطيع قوله بشأن هذه المسألة.

طرح ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية سؤالا بشأن التوظيف.

وبوسعي أن أقدم تجربتنا في بعثة الأمم المتحدة كمثال. فبالتعاون مع شعبة الشرطة، نحدد بالفعل عناصر معينة ذات أهمية بالنسبة لنا ونبلغ بها الشعبة. وهذه الأخيرة، بدورها، تجري اتصالات مع البلدان المساهمة بأفراد شرطة، وفي وقت لاحق، نجري مقابلة لتوظيف الأشخاص الذين نعتقد أنهم مناسبين للعمل حقاً في إطار بعثتنا.

تطرق ممثل إسبانيا إلى مسألة الشرطة المجتمعية وتساءل عن كيفية تعاملنا معها فيما يتصل ببعثتنا. في رأينا أن الأمن لا ينبغي أن يُفرض. ويحتاج المجتمع إلى أن يقول لنا ما هي قضاياه. بالتالي، ولعدم وجود الشرطة في بعض المناطق الشمالية والوسطى من البلاد، بادرنا إلى تعزيز التعاون مع تلك الوحدات من خلال الدوريات. ونحن لا نفعل ذلك وحدنا، ولكن بمساعدة المكونات الأخرى للبعثة من خلال تطوير بعض المشاريع ذات الأثر السريع. ونحاول التأكد من أن تأثير تلك المشاريع يشمل الجميع، ويعود بالنفع على المجتمع برمته ويعيد بناء الثقة بين السكان والقوات المالية، لأن الثقة غير قائمة في بعض المناطق. ومع ذلك، فإننا نحاول استعادة هذه الثقة تدريجياً.

كما طرح ممثل الاتحاد الروسي سؤالاً هو في الحقيقة سؤال يتعلق بالمصطلحات. فالمعلومات التي نناقشها في هذا السياق تأتي من مصدر جنائي. وما من كلمة أخرى في الفرنسية أفضل وصفاً

لذلك. وعندما نشير إلى ”المعلومات الاستخبارية الجنائية“، هذا شيء آخر. هذا النوع من المعلومات لا غنى عنه، وذلك لمعرفة كيفية ضمان حماية الأشخاص عندما نعرف أننا سنقوم بنشرهم في منطقة ما. عندما نقول أن السكان تحت التهديد، قبل أن نذهب لمساعدتهم، نحتاج بداية إلى معرفة المخاطر التي سنواجهها. وفي هذا الصدد، أعتقد أن جمع هذا النوع من المعلومات في منتهى الأهمية. ونحن نستخدم هذه المعلومات لتعزيز قدرات القوات المالية. وإذا لم يرغب السكان في تقديم المعلومات، فلأنهم لا يتمتعون بالحماية. لذلك، علينا أن ننظر كيف نحمي مخبراً، وكل ذلك يرتبط بالجوانب الأمنية الأساسية.

أثار ممثل مصر مسألة وحدة التجميع المركزي لكل مصادر المعلومات، التي هي مثار اهتمام. من جميع النواحي، نحن سعداء للغاية بوحدة التجميع المركزي لكل مصادر المعلومات، وهي وحدة عملها في صميم البعثة. وتقوم بإجراء التحليلات وثيقة الصلة للغاية التي ترتبط بالقضايا الأمنية دائماً. ويشارك في المعلومات التي تقدمها الوحدة جميع هياكل البعثة ذات الصلة بتنفيذ الأنشطة. القيام بأنشطة في منطقة معينة شيء، ولكن إذا كان الوصول إلى المنطقة المعنية غير ممكن لاعتبارات أمنية للأسف، يحتاج المرء إلى أن يكون لديه علم بذلك. ولا تحتكر تلك المعلومات داخل البعثة حصرياً. فقيادة البعثة، على سبيل المثال، تعقد اجتماعات دورية مع السلطات الحكومية. وفي إطار القوة، نعقد اجتماعات دورية مع رئيس أركان القوات المسلحة. وأنا أعقد اجتماعات دورية مع القوات المالية كذلك. ونحن نغتنم هذه الفرصة لتبادل كل المعلومات مع المكونات المختلفة. وأعتقد أنه لا توجد أي مشكلة بهذا الخصوص.

هذا هو جوهر ما يمكن أن أقوله. ونؤكد على أهمية دعم مجلس الأمن لزيادة التوعية بعمل البلدان المساهمة بأفراد الشرطة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): تطرق أحد سؤالين بالغي الأهمية إلى أبيي، وبشأن هذا السؤال يجب أن نكون على بينة من حقيقة أنه بالرغم من العديد من الالتزامات السياسية المقطوعة قبل خمس سنوات ونصف السنة، لا توجد قوة شرطة مشتركة هناك حتى الآن. وتقدم الأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الحد الأدنى من المستوى اللازم من الشرطة لضمان الحد الأدنى من القانون والنظام في مربع أبيي. وقد أنشأنا وحدات توفر الشرطة المجتمعية في مجتمع دينكا نجوك وتساهم فيها. وعرضنا نفس الشيء على قبيلة المسيرية، وهو ما رفضته حكومة الخرطوم وأسفر ذلك عن وضع غير متوازن، وأظن أن ممثل الاتحاد الروسي أشار إلى ذلك. وما زال ذلك هدفنا.

وفيما يتعلق بالأحداث في جوبا في تموز/يوليه، وكما أبلغت المجلس، نحن ملتزمون بحزم بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، الذي تمخض عن التحقيق الخاص المستقل بقيادة اللواء كاميرت. وزميلي المقرب، السيد وين، يترأس فرقة عمل تعمل على تنفيذ كل التوصيات المتعلقة بالجنود والمدنيين ورجال الشرطة. وجاري تنفيذ كل ذلك، وأتعهد بإبقاء مجلس الأمن على علم بما يستجد في الوقت الحقيقي.

فيما يتعلق بمجموعة الأسئلة التي طرحت هذا الصباح، فإنني أشكركم، سيدي، على اتخاذ هذه المبادرة. نحن نعرف الدور الخاص جداً الذي يقوم به بلدكم في مجال المساهمات الشرطية. وأنا أثني على الكمية والنوعية الممتازة لمساهمة بلدكم بأفراد الشرطة. وهم على درجة عالية من المهنية والسلوك الذي لا تشوبه شائبة. وأنا ممتن لذلك حقاً.

أظن أن المناقشة قد أوضحت قبل كل شيء أن أنشطة الشرطة، التي تشكل جزءاً من عمليات حفظ السلام، لا يمكن

أن تكون نموذجاً عاماً. وفي جوهر الأمر أن التوترات المستمرة تنشأ نتيجة لصعوبتين، تتفاوتان تبعاً للسياق: فمن جهة، ضرورة التعويض عن عدم وجود شرطة وطنية أو عن أوجه قصور في الشرطة الوطنية الموجودة، ومن جهة أخرى، ضرورة تعزيز القدرات الوطنية. والوضع يتغير بين لحظة وأخرى.

قبل عشر سنوات في هايتي، كانت المشكلة تتمثل في عصابات سيتي دي سولي. ولذلك، كانت الأولوية للتدخل على الأرض لتحييد أعضاء تلك العصابات. واليوم، وقد بلغت الشرطة الوطنية الهايتية مستوى أعلى من حيث الكمية والنوعية، تولى الأولوية لمجال بالغ الأهمية للتدريب على هذين العنصرين. وتضاءل الاحتياج إلى عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في دور الحفاظ على القانون والنظام، وأصبح قوة احتياطية تتألف من قواتنا ووحدات الشرطة المتبقية في البلاد.

كان الوضع في جنوب السودان على العكس من ذلك تماماً. في عام ٢٠١١، كانت الولاية الممنوحة من مجلس الأمن لبناء القدرات. والتدهور الرهيب في الوضع هناك، والذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، يعني أنه نتيجة لاستحالة التعاون مع مؤسسات جنوب السودان التي كانت أيديها ملطخة بالدماء، كان علينا أن نوقف أنشطة بناء القدرات. وركزنا بدرجة أكبر على الشرطة بينما كنا نأمل أن يحين الوقت – كما قال مفوض الشرطة – للعمل الشرطي المتكامل المشترك كما يرد في اتفاقات السلام، وبناء القدرات الكامل. فما من نموذج يصلح للجميع. لا بد من التعامل مع كل حالة بشكل فردي.

وأود أن أتطرق إلى بعض القضايا الأخرى المثارة. وأقولها بوضوح، المهارات اللغوية أمر لا بد منه.

ومتى كان ذلك ممكنا، فإننا بحاجة إلى المزيد من أفراد الشرطة الذين يمكنهم التفاعل مع السكان المحليين. وقد كان ذلك أحد أهداف المؤتمر المعني بحفظ السلام في البيئات الناطقة بالفرنسية، الذي عقد في باريس قبل ثلاثة أسابيع. وسأشارك في الأسبوعين المقبلين في مؤتمر القمة السادس عشر للمنظمة الدولية للفرنكوفونية الذي سيعقد في مدغشقر. وما برحت أغتنم جميع هذه الفرص للتذكير بمدى أهمية بناء القدرة بالنسبة لنا إن أردنا أداء عملنا بصورة صحيحة.

ثانيا، فيما يتعلق بسياسة الاستخبارات، فإنني مدرك لأن مصطلح الاستخبارات ما زال يثير بعض التعليقات، غير أن من الواضح – وتعدُّ مالي مثالا واضحا ومثيرا للاهتمام في هذا الصدد – أنه لا يمكننا أن نعمل بفعالية إن كنا لا نسمع ولا نبصر. ولذلك فإننا بحاجة إلى قدرات الاستخبارات بمعناها العسكري، بل نحن بحاجة إلى الاستخبارات للأنشطة الشرطية والمدنية أيضا. وبالتاليا، فأنتم تعلمون، سيدي الرئيس، أننا نواصل التنفيذ ونسعى إلى وضع إطار لما يمكن أن يشكّل السياسة الاستخباراتية للأمم المتحدة. ومن الواضح – خلال مواصلتنا العمل مع الدول الأعضاء على ذلك – أننا نراعي جميع القيود التي تتعلق – أولا وقبل كل شيء – بضرورة الاتساق مع ولايتنا، وليس العمل خارج نطاقها. وهي في واقع الأمر احتياجات تتعلق بتنفيذ الولاية.

وما زلنا نواصل العمل في إطار علاقة إيجابية مع الحكومة المضيفة. وقد منعنا من تنفيذ أي عمليات شبيهة بأساليب جيمس بوند. وينبغي أن ينصبّ الاهتمام كله على الاحتياجات التي نواجهها. وبالتالي، فإننا بحاجة إلى أدوات محددة من حيث التكنولوجيا، وبوسع عمليات المراقبة بواسطة الطائرات بلا طيار أن تساعدنا في أداء عملنا في كثير من الحالات. ثم هناك بالونات المراقبة المزودة بمجموعات من الكاميرات والمجسّات. وتؤدي هذه الأدوات دورا حاسما في عملنا. فهي تمكّننا من رصد الحالة الأمنية في عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى، بانغي. وفيما يتعلق بالمؤسسات الجديدة، بما في ذلك في بانغي، فقد أنشأنا فرقة عمل لأمن العاصمة من

شأنها التقريب أكثر بين قوات الجيش والشرطة إلى بعضهما بعضا، مع مواصلة تنسيق ذلك كله على نحو مستمر. وأعتقد أن ذلك ضروري حقا.

ويعزى كل ذلك جزئيا في واقع الأمر إلى الزخم الذي وفرته السنغال باتخاذ القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) قبل عامين. وأرى أن تقرير الأمين العام المتوقع صدوره قريبا سيعطي مثالا جيدا على الدفعة الكبيرة من جانب المجلس، الأمر الذي سيساعدنا كثيرا في جميع أعمالنا.

وأختتم بياني بنقطة هامة تم توضيحها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لرؤساء الشرطة الذي عُقد في موسم الربيع الماضي. وهذه فرصة لي لأتوجه بالشكر إلى جميع البلدان المساهمة بأفراد شرطة، لأنني أدرك جيدا أن هناك توترا مستمرا قائما في جميع البلدان بين الاحتياجات الأمنية المحلية والرغبة في ضمان اكتساب الشرطة الوطنية خبرة دولية، فضلا عن المساهمة أيضا في تلبية احتياجات المجتمع الدولي. وأعلم أن ذلك يشكّل صعوبة كبيرة بالنسبة لوزارات الداخلية ورؤساء قوات الشرطة والدرك الوطنيين. وتبيّن الأرقام أننا قد قد ضاعفنا أعداد قوة شرطة الأمم المتحدة على مدى السبع أو الثماني سنوات الماضية. فلدينا الآن ١٣ ٥٠٠ من أفراد الشرطة، علاوة على الإعلان عن تعهدات جديدة في إطار نظام تأهب قدرات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. ويدل كل ذلك على وجود وعي أكبر الآن بأهمية كل ذلك العمل، بل يدلّ مرة أخرى على سخاء البلدان المساهمة بقوات، وهو ما ينبغي الإشادة به. وأود أشكر على وجه الخصوص بلدكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على كل ما تقوم به السنغال لمساعدتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية. وأود أن أنقل إليكم مرة أخرى، سيدي، وإلى قادة القوات، امتنان مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.